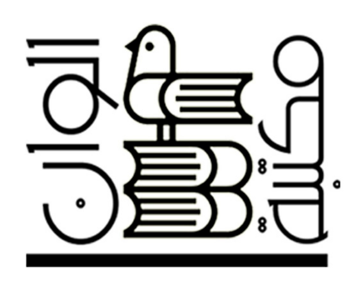
القول الصريح

في تعديل الإمام مسلم لكتاب الصحيح
وترك المقدمة بلا تعديل أو تصحيح

الطبعة الثانية

٢٠١٧





اسم الكتاب: القول الصريح في تعديل الإمام مسلم لكتاب الصحيح وترك المقدمة بلا تعديل أو تصحيح

تأليف: أحمد بن عبد الستار بن صبري النجار

القياس: ١٧ سم * ٢٤ سم

عدد الصفحات: ٨٠ صفحة

سنة الطبع: ٢٠١٧ م

الطباعة: مكتبة ألوان

الناشر: مكتبة كلمة للنشر والتوزيع

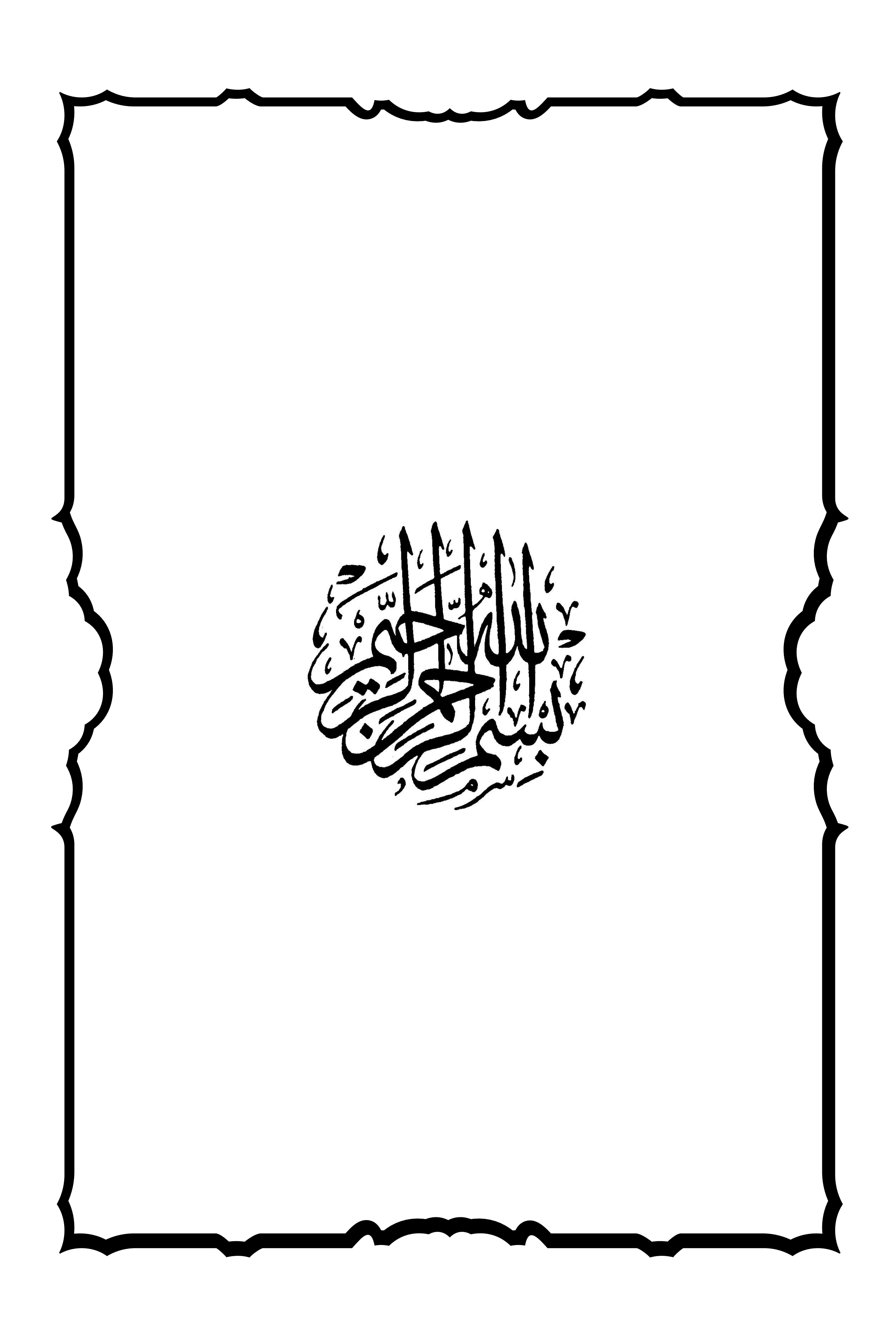
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٢٧١) لسنة ٢٠١٧

القول الصريح

في تعديل الإمام مسلم لكتاب الصحيح
وترك المقدمة بلا تعديل أو تصحيح

الشيخ

أحمد بن عبد الستار بن صبري النجار


بسم الله الرحمن الرحيم

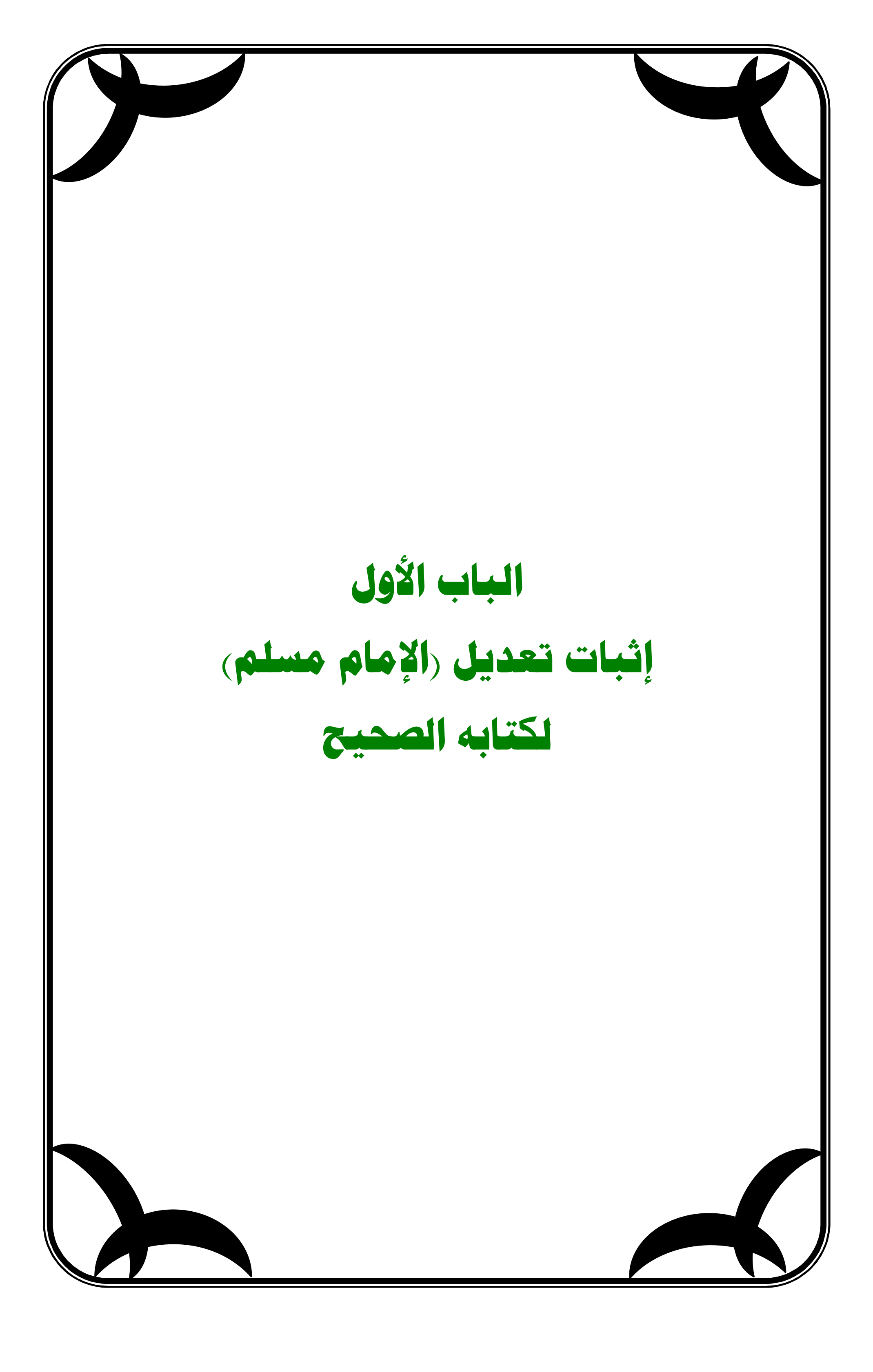
المقدمة

الحمد لله العليم الكبير المتعال، المتفرد بالكمال، فلا يختلف كلامه، ولا يبدل قوله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله الذي لا ينطق إلا حقًّا، ولا يقول إلَّا صدقًا، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد..

فإن خدمة سنة رسول ﷺ من أعظم ما يَنتفع به الأولياء، ويتقرب به العلماء، إلىٰ ربِّ الأرض والسماء، لذا حرص أهل العلم علىٰ خدمة سنته ﷺ جمعًا وتمحيصًا، وكان من أَجَلِّ ما جُمع من صحيح حديث رسول الله ﷺ «**صحيح (الإمام مسلم)**»، كيف لا ومصنفه إمام من أئمة المسلمين، وعالم من علماء أهل النظر من المحدثين، فتنافس علىٰ تَعلُّم «صحيحه» وتَعليمه والاعتناء به عموم أهل العلم من الفقهاء والمحدثين؛ حرصًا منهم علىٰ الانتفاع بسنة سيد المرسلين، وخاتم رسل رب العالمين، ومن درر هذا الكتاب الجلية، بعد كلام خير البرية، ما سطره (الإمام مسلم) في الكتاب من مقدمة غزيرة الفوائد، عظيمة القواعد، حوت ما لا يستغني عنه أولو الألباب في بيان شرط الكتاب، وإيضاح علم الحديث للطلاب، إلا أن من نظر بعين الإنصاف والصواب، وجد شيئًا من التباين بين المقدمة والكتاب، ومن أبرز هذا التباين كثرة التكرار، وعدم إدخال المعلول من الأخبار، والاكتفاء عند الاحتجاج بالانتقاء فيما لا يُعلم فيه السماع.

فاستوقفني هذا أن أنظر في أسباب هذا التباين، في محاولة للوصول إلىٰ أقوىٰ دليل، وأفضل تعليل، لإزالة ما وقع من الخطأ في فهم كتاب هذا الإمام الجليل، وكنت قد ذكرت بعض ما توصلت إليه في كتابي «تبرئة (الإمام مسلم)

من شرط الحديث الصحيح المنسوب إليه» من إثبات تعديل (الإمام مسلم) لنسخة الصحيح، وأن النسخة التي بين أيدينا هي النسخة المعدلة التي شملها التعديل والتصحيح، ثم تبين لي بعد ذلك أن من المهم أن يُعلَم أن (الإمام مسلم) لم يعدل علىٰ المقدمة بما يتوافق مع ما عدله من نسخة الصحيح، فإذا تعارض ما في المقدمة مع منهج (الإمام مسلم) في الصحيح فلا بد من تقديم منهجه في الصحيح علىٰ ما في المقدمة، فاستعنت الله في كتابة هذه الرسالة التي تبين الأدلة علىٰ أن (الإمام مسلم) قد عدل علىٰ كتابه الصحيح، وترك المقدمة بلا تصحيح، واستفدت في كتابتها من كتابي المذكور، فنقلت منه بعض السطور، مع تعديل بعض ما فيه من قصور، وزدت من الفصول والأبواب، ما يثبت قوة ما أثبتناه، وصحة ما قررناه. هذا وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لخدمة سنة رسول رب العالمين، وخير ولد آدم أجمعين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبيه محمد وعلىٰ آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.



الباب الأول

إثبات تعديل (الإمام مسلم)

لكتابه الصحيح

ما جاء في انتقاد الإمام أبي زرعة الرازي للنسخة الأولية من صحيح (الإمام مسلم)

قال البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر «كتاب الصحيح» الذي ألفه مسلم بن الحجاج ثم الفضل الصائغ علىٰ مثاله فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئًا يتشوفون به، ألفوا كتابًا لم يُسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها، وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب «الصحيح» من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر، فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح، يدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأىٰ في الكتاب قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم من الأول، قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس، ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسىٰ المصري في كتابه «الصحيح»، قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسىٰ - وأشار أبو زرعة بيده إلىٰ لسانه كأنه يقول الكذب[1].

جواب (الإمام مسلم) على انتقاد أبي زرعة لكتابه الصحيح

قال البرذعي: فلما رجعت إلىٰ نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسىٰ، فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم

(١) «سؤالات البرذعي»، جزء ١، صفحة ٦٧٤ - ٦٧٦.

بنزول، فأقتصر علىٰ أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[(١)].

قلت: كذا كانت النسخة الأولية من صحيح (الإمام مسلم) التي انتقدها أبو زرعة حيث كان (الإمام مسلم) يقتصر فيها علىٰ رواية الطريق العالي الإسناد، وإن كان في رواته من تُكلم فيه، ويترك ذكر الطريق النازل المروي عن طريق الثقات باعتبار أن هذا الحديث معلوم من رواية الثقات، فيقتصر علىٰ الأعلىٰ، وإن كان ممن تكلم في رواته تجنبًا للتكرار كما وعد بهذا في المقدمة.

---

(١) «سؤالات البرذعي»، جزء ١، صفحة ٦٧٦.

إثبات تعديل (الإمام مسلم) لكتابه الصحيح بعد انتقاد أبي زرعة له وأن النسخة التي بين أيدينا هي النسخة المعدلة

لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم أن ما من إمام من أئمة الحديث اشترط شرطًا لكتابه إلا وأدخل في كتابه أشياء ليست علىٰ شرطه، لا علىٰ سبيل الاحتجاج وإنما علىٰ سبيل المجاز، فلا يعد ما أدخل من باب المجاز شرطًا لصاحب الكتاب، وإنما يُنظر في أسباب إدخاله هذه الأخبار التي ليست علىٰ شرطه.

فقد أدخل الإمام البخاري في كتابه الصحيح أشياء ليست علىٰ شرطه[1]، وكذا فعل أبو حاتم الرازي في إدخاله أخبارًا ليست علىٰ شرطه في «مسند الوحدان» أدخلها علىٰ سبيل المئاز[2] لا علىٰ سبيل الاحتجاج، وأئمة الحديث يفهمون فعل من يُدخل في كتابه ما ليس علىٰ شرطه فيحملونه علىٰ المجاز لا علىٰ الحقيقة.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عيسىٰ بن يزداد فقال: لا يصح حديثُه، وليس

---

(١) مثل بلاغات الزهري، ولم يقل أحد ممن له أدنىٰ دراية بعلم الحديث إن هذا علىٰ شرط الإمام البخاري، وإنما قد أدىٰ الإمام البخاري الحديث كما سمعه، ومثل هذا لا يلتبس علىٰ من له أدنىٰ دراية بعلم الحديث.

(٢) **قال ابن أبي حاتم:** سمعت أبي يقول: سعيد بن المسيب عن عمر – مرسل، يدخل في المسند علىٰ المجاز. «المراسيل» لابن أبي حاتم، جزء ١، صفحة ٧١.

وقال ابن أبي حاتم: وسمعته يقول: هذا حديث مرسل. فقلت: قد أدخلته في «مسند الوحدان». فقال: إنما أدخلته في الوحدان لما يحكي من رؤيته النبي ﷺ. «المراسيل» لابن أبي حاتم، جزء ١، صفحة ٩٨.

وقال ابن أبي حاتم: عمارة بن حبيب السبئي روىٰ عن النبي ﷺ، روىٰ عنه أبو عبد الرحمن الحبلي، قال أبو محمد، قلت لأبي: له صحبة؟ قال: ما ندري، علىٰ الظن كتبناه في «مسند الوحدان»، روىٰ عنه تابعي. «الجرح والتعديل» جزء ٦، صفحة ٣٦٤.

لأبيه صحبةٌ، ومن الناس من يدخله في المسند علىٰ المجاز، وهو وأبوه مجهولان[١].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد الله بن عُكيم قلت إنه يروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من علق شيئًا وكل إليه**». فقال ليس له سماع من النبي ﷺ إنما كُتب إليه، قلت: أحمد بن سنان أدخله في «مسنده»، قال من شاء أدخله في مسنده علىٰ المجاز[٢].

قلت: فما جاز لأئمة الحديث ينبغي أن يكون جائزًا (للإمام مسلم)، فقد أدخل في «صحيحه» أخبارًا مرسلة ليست علىٰ شرطه، منها مرسلة بدلالة عدم الإدراك[٣]، ومنها مرسلة بدلالة الواسطة[٤]، وإنما أدخلها علىٰ سبيل المجاز - المتابعات والشواهد.

---

(١) «الجرح والتعديل» جزء ٦، صفحة ٢٩١.

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم، جزء ١، صفحة ١٠٣.

(٣) أي: عدم إدراك الراوي لمن فوقه، وهذه لم يقل أحد من أهل العلم بأنها علىٰ شرط (الإمام مسلم).

(٤) والمرسل بدلالة الواسطة هو:

أولًا: أن يروي الراوي غير المدلس عمن عاصره وأمكن سماعه أحاديث ولا يصرح فيها بالسماع ولو لمرة واحدة، ثم يروي عن نفس الشيخ بإدخال واسطة، فهذا مرسل حتىٰ يثبت السماع.

ثانيًا: أن يروي الراوي غير المدلس عمن أدرك ولا يعلم سماعه منه بصيغة (نُبئت، حُدثت، بلغني)، فهذا مرسل ما لم يعلم السماع.

فما يرويه (الإمام مسلم) في الصحيح مما فيه دلالة الواسطة وهي دلالة علىٰ الإرسال لا يعد علىٰ شرط (الإمام مسلم)، بل هو مما يدخله في «الصحيح» علىٰ سبيل المجاز - المتابعات والشواهد- ولم يحتج (الإمام مسلم) بحديث واحد من هذا النوع، وإنما أدخل مثل هذا في «الصحيح» من باب المجاز كما فصلت هذا في كتابي «تبرئة (الإمام مسلم)».

فإن قيل: فلماذا أنكر الإمام أبو زرعة الرازي علىٰ (الإمام مسلم) إدخال (أسباط وقطن وأحمد بن عيسىٰ المصري) في «الصحيح»[(١)] مع أن (الإمام مسلم) قد أدخلهم من باب المجاز – في المتابعات والشواهد؟

قلنا: إن نسخة «صحيح مسلم» التي وقعت في يد أبي زرعة هي نسخة أولية، كان (الإمام مسلم) يقتصر فيها علىٰ الإسناد العالي للراوي المتكلَّم فيه إذا صح عنده الخبر، ولا يذكر الطرق الصحيحة – الأصول – وهذا مما يوهم احتجاجه بهذه الطرق الضعيفة؛ لأنه لا يذكر إلىٰ جنبها الطرق الصحيحة التي أتت عن طريق الثقات، ثم إن (الإمام مسلم) عَدَّلَ علىٰ «الصحيح» وأدخل الطرق الصحيحة، وإن كانت نازلة إلىٰ جنب الطرق المُتكلَّم في رواتها، فتبين أن الطرق التي أدخلها في «الصحيح» لمن تُكلم فيهم إنما هي من باب المجاز – المتابعات والشواهد – ولم يعد الأمر مما يلتبس، فالنسخة التي بين أيدينا اليوم هي نسخة عَدَّلها (الإمام مسلم) وليست هي النسخة التي انتقدها الإمام أبو زرعة الرازي.

---

(١) **قال البرذعي:** شهدت أبا زرعة ذكر «كتاب الصحيح» الذي ألفه مسلم بن الحجاج ثم الفضل الصائغ علىٰ مثاله، فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئًا يتشوفون به، ألفوا كتابًا لم يسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها. وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب «الصحيح» من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر، فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح، يُدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأىٰ في الكتاب قطن بن نسير فقال لي: وهذا أطم من الأول، قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس. ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسىٰ المصري في كتابه «الصحيح». قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسىٰ وأشار أبو زرعة بيده إلىٰ لسانه كأنه يقول الكذب.«سؤالات البرذعي» جزء ١، صفحة ٦٧٤، ٦٧٦.

فإن قيل: فما الدليل علىٰ أن (الإمام مسلم) قد عَدَّلَ علىٰ «صحيحه» وأن النسخة التي بين أيدينا هي النسخة المُعدلة وليست النسخة التي انتقدها الإمام أبو زرعة الرازي.

قلنا: الدليل ما حكاه (الإمام مسلم) عن نفسه كما نقله البرذعي.

قال البرذعي: فلما رجعت إلىٰ نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسىٰ، فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزولٍ، فأقتصر علىٰ أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[١].

قلت: وقول (الإمام مسلم) (فأقتصر علىٰ أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات) دليل علىٰ أن (الإمام مسلم) كان قد اقتصر في النسخة الأولية لـ«صحيحه» علىٰ رواية قطن[٢] وأسباط وأحمد بن عيسىٰ، ولم يذكر الروايات

(١) «سؤالات البرذعي»، جزء ١، صفحة ٦٧٦.

(٢) قطن له حديث واحد في «صحيح مسلم» في النسخة التي بين أيدينا، ولم يقتصر (الإمام مسلم) علىٰ روايته، وإنما رواها جنبًا إلىٰ جنب مع رواية «الثقات»، وهذا بَيِّنٌ في أن (الإمام مسلم) قد عَدَّلَ علىٰ «صحيحه».

قال (الإمام مسلم): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الحسن بن موسىٰ، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، أنه قال: لما نزلت هذه الآية...الحديث.

وقال (الإمام مسلم): وحدثنا قطن بن نسير، حدثنا جعفر بن سليمان، حدثنا ثابت، عن =

الصحيحة التي رواها الثقات؛ لأن رواية الثقات معروفة، فاقتصر علىٰ رواية قطن وأسباط وأحمد بن عيسىٰ.

أما النسخ التي في أيدينا من «صحيح مسلم» فلم يقتصر فيها (الإمام مسلم) علىٰ رواية قطن وأسباط وأحمد بن عيسىٰ، بل ذكر (الإمام مسلم) فيها الأصول الصحيحة لهذه الروايات، وبهذا يتبين للناظر في «الصحيح» أن ما أخرج لهؤلاء وأمثالهم من باب المجاز – المتابعات والشواهد – فلا يلتبس عليه الأمر.

= أنس بن مالك قال: كان ثابت بن قيس بن شماس خطيب الأنصار فلما نزلت هذه الآية... بنحو حديث حماد، وليس في حديثه ذكر سعد بن معاذ، وحدثنيه أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، حدثنا حبان، حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس قال: لما نزلت... «صحيح مسلم» جزء ١، صفحة ١١٠.

وقال (الإمام مسلم): وحدثنا هريم بن عبد الأعلىٰ الأسدي، حدثنا المعتمر بن سليمان قال، سمعت أبي يذكر عن ثابت، عن أنس قال: لما نزلت هذه الآية... واقتص الحديث ولم يذكر سعد بن معاذ، وزاد: فكنا نراه يمشي بين أظهرنا رجل من أهل الجنة. «صحيح مسلم»، جزء١، صفحة ١١١.

فهل يصح أن يقال الآن إن (الإمام مسلم) اقتصر علىٰ رواية قطن لأنها معروفة من طريق الثقات؟

إثبات عدم اقتصار (الإمام مسلم) في النسخة المعدلة من الصحيح على رواية قطن وأسباط وأحمد بن عيسى

١ - قطن بن نسير:

وله حديث واحد في صحيح (الإمام مسلم)، ولم يقتصر (الإمام مسلم) علىٰ رواية قطن في نسخة الصحيح التي بين أيدينا، بل أخرجها علىٰ سبيل المجاز - المتابعات والشواهد - وأخرج الحديث من رواية الثقات، وهذا بَيِّنٌ في أن (الإمام مسلم) قد عَدَّلَ علىٰ «صحيحه».

قال (الإمام مسلم): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الحسن بن موسىٰ، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، أنه قال: لما نزلت هذه الآية... الحديث.

وقال (الإمام مسلم): وحدثنا قطن بن نسير، حدثنا جعفر بن سليمان، حدثنا ثابت، عن أنس بن مالك قال: كان ثابت بن قيس بن شماس خطيب الأنصار فلما نزلت هذه الآية... بنحو حديث حماد، وليس في حديثه ذكر سعد بن معاذ، وحدثنيه أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، حدثنا حبان، حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس قال: لما نزلت...[١].

وقال (الإمام مسلم): وحدثنا هريم بن عبد الأعلىٰ الأسدي، حدثنا المعتمر بن سليمان قال، سمعت أبي يذكر عن ثابت، عن أنس قال: لما نزلت هذه

(١) «صحيح مسلم»، جزء ١، صفحة ١١٠.

الآية واقتص الحديث ولم يذكر سعد بن معاذ، وزاد: فكنا نراه يمشي بين أظهرنا رجل من أهل الجنة[١].

فهل يصح أن يُقال الآن: إن (الإمام مسلم) اقتصر علىٰ رواية قطن لأنها معروفة من طريق الثقات ولم يخرج طريق الثقات.

٢ – أسباط بن نصر:

له حديث واحد في «صحيح مسلم»، ولم يقتصر الإمام مسلم عليه كما في النسخة التي بين أيدينا، بل أخرج حديث أسباط من باب المجاز – المتابعات والشواهد – وأخرج معه الحديث من رواية الثقات.

قال الإمام مسلم: حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة القناد، حدثنا أسباط، وهو ابن نصر الهمداني، عن سماك، عن جابر بن سمرة قال: صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الأولىٰ، ثم خرج إلىٰ أهله وخرجت معه، فاستقبله وِلْدان، فجعل يمسح خدي أحدهم واحدًا واحدًا، قال: وأما أنا فمسح خدي، قال: فوجدت ليده بردًا أو ريحًا كأنما أخرجها من جؤنة عطار.

وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، ح وحدثني زهير بن حرب، واللفظ له، حدثنا هاشم، يعني ابن القاسم، حدثنا سليمان، وهو ابن المغيرة، عن ثابت، قال أنس: ما شممت عنبرًا قط ولا مسكًا ولا شيئًا أطيب من ريح رسول الله ﷺ، ولا مسست شيئًا قط ديباجًا ولا حريرًا ألين مسًّا من رسول الله ﷺ.

(١) «صحيح مسلم»، جزء ١، صفحة ١١١.

وحدثني أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، حدثنا حبان، حدثنا حماد، حدثنا ثابت، عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ أزهر اللون، كأن عرقه اللؤلؤ، إذا مشىٰ تكفأ، ولا مسست ديباجة ولا حريرة ألين من كف رسول الله ﷺ، ولا شممت مسكة ولا عنبرة أطيب من رائحة رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم[١].

٣ - أحمد بن عيسى:

وله أربعة أحاديث في «صحيح (الإمام مسلم)»:

الحديث الأول

قال (الإمام مسلم): حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلىٰ ولم يتوضأ.

وحدثنا زهير بن حرب، حدثنا يحيىٰ بن سعيد، عن هشام بن عروة، أخبرني وهب بن كيسان، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عباس، ح وحدثني الزهري، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس، ح وحدثني محمد بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ أكل عرقًا أو لحمًا ثم صلىٰ ولم يتوضأ ولم يمس ماء.

وحدثنا محمد بن الصباح، حدثنا إبراهيم بن سعد، حدثنا الزهري، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، أنه رأىٰ رسول الله ﷺ يحتز من كتف يأكل منها ثم صلىٰ ولم يتوضأ.

---

[١] صحيح مسلم، جزء ٤، صفحة ١٨١٤، ١٨١٥.

حدثني أحمد بن عيسىٰ، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة فأكل منها، فدعي إلىٰ الصلاة فقام وطرح السكين وصلىٰ ولم يتوضأ. قال ابن شهاب: وحدثني علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ بذلك[(١)].

الحديث الثاني

قال (الإمام مسلم): حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ شرب لبنًا ثم دعا بماء فتمضمض وقال: «**إن له دسمًا**».

وحدثني أحمد بن عيسىٰ، حدثنا بن وهب، وأخبرني عمرو، ح وحدثني زهير بن حرب، حدثنا يحيىٰ بن سعيد، عن الأوزاعي، ح وحدثني حرملة بن يحيىٰ، أخبرنا ابن وهب، حدثني يونس، كلهم عن ابن شهاب بإسناد عقيل عن الزهري مثله[(٢)].

الحديث الثالث

قال (الإمام مسلم): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا علي بن مسهر، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: نهىٰ رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه.

وحدثني هارون بن عبد الله، حدثنا حجاج بن محمد، ح وحدثنا عبد بن

---

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٢٧٣، ٢٧٤.

(٢) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٢٧٤.

حميد، أخبرنا محمد بن بكر، كلاهما عن ابن جريج قال، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نهىٰ رسول الله ﷺ بمثله.

وحدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا معقل، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ مر عليه حمارٌ قد وسم في وجهه، فقال: «**لعن الله الذي وسمه**».

حدثنا أحمد بن عيسىٰ، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، أن ناعمًا أبا عبد الله مولىٰ أم سلمة حدثه، أنه سمع ابن عباس ورأىٰ رسول الله ﷺ حمارًا موسوم الوجه فأنكر ذلك. قال: فوالله لا أسمه إلا في أقصىٰ شيء من الوجه، فأمر بحمار له فكوي في جاعرتيه، فهو أول من كوىٰ الجاعرتين[١].

الحديث الرابع

قال (الإمام مسلم): حدثنا أحمد بن عيسىٰ، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو، عن بكير بن الأشج قال: بينا نحن عند سليمان بن يسار إذ جاءه عبد الرحمن بن جابر فحدثه، فأقبل علينا سليمان فقال: حدثني عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة الأنصاري، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله**»[٢].

(١) صحيح مسلم، جزء ٣، صفحة ١٦٧٣.

(٢) صحيح مسلم، جزء ٣، صفحة ١٣٣٢.

قلت: الحديث أخرجه البخاري في «الصحيح»[1] من غير رواية أحمد بن عيسىٰ، وأخرجه (الإمام مسلم) من رواية أحمد بن عيسىٰ، ولم يذكر له متابعًا ولا شاهدًا كما كان عليه عمل (الإمام مسلم) في النسخة الأولية؛ إذ أن هذا الحديث معروف من رواية الثقات، فلعل (الإمام مسلم) لم يتنبه له أثناء تعديل «صحيحه»، أو أن (الإمام مسلم) فاتته أشياء قليلة لم يكمل تعديلها.

(١) **قال الإمام البخاري:** حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله، عن سليمان بن يسار، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبي بردة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يقول: «**لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله**».
صحيح البخاري، جزء ٦، صفحة ٢٥١٢.



الباب الثاني

إثبات ترك (الإمام مسلم)

تعديل مقدمة الصحيح

ذكر الأدلة على أن (الإمام مسلم) ترك تعديل مقدمة الصحيح

أولًا: (الإمام مسلم) كتب مقدمة الصحيح قبل كتابته للنسخة الأولية من الصحيح

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: وللذي سألت - أكرمك الله - حين رجعت إلىٰ تدبره، وما تؤول به الحال إن شاء الله عاقبة محمودة، ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس[١] لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف[٢].

قلت: أما تعديل (الإمام مسلم) للصحيح فقد كان بعد كتابة الصحيح وانتشاره، ووصوله إلىٰ أبي زرعة، وانتقاد أبي زرعة لعمل (الإمام مسلم) في الصحيح، فقام (الإمام مسلم) بتعديل الصحيح كما تقدم، مع أن المقدمة التي بين أيدينا تظهر أن (الإمام مسلم) كتبها قبل كتابة الصحيح - قبل النسخة الأولية للصحيح التي انتقدها أبو زرعة الرازي - مما يدل علىٰ أن المقدمة لم تُشمل بالتعديل، وأن (الإمام مسلم) اكتفىٰ بتعديل الصحيح دون المقدمة، لذا لا ينبغي محاكمة النسخة المعدلة من الكتاب إلىٰ مقدمة كتبت للنسخة الأولية.

---

(١) **قال ابن الصلاح:** وقد كان له - رحمه الله وإيانا - في علم الحديث ضرباء لا يفضلهم، وآخرون يفضلونه، فرفعه الله تبارك وتعالىٰ بكتابه «الصحيح» هذا إلىٰ مناط النجوم، وصار إمامًا حجة يبدأ ذكره ويعاد في علم الحديث وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. صيانة صحيح مسلم، جزء١، صفحة ٦٠.

(٢) صحيح مسلم، جزء١، صفحة ٤.

ثانيًا: التكرار

كان (الإمام مسلم) قد نص في المقدمة علىٰ أنه سيلخص كتابه كما طُلب منه من غير تكرار، إلا فيما لا يجد فيه بدًّا من التكرار، كما نص علىٰ هذا في المقدمة.

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: أما بعد، فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء، بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت - أرشدك الله - أن توقف علىٰ جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك - زعمت - مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها، والاستنباط منها، وللذي سألت - أكرمك الله - حين رجعت إلىٰ تدبره، وما تؤول به الحال إن شاء الله عاقبة محمودة، ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف، إلا أن جملة ذلك أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه، أيسر علىٰ المرء من معالجة الكثير منه، ولا سيما عند من لا تمييز عنده من العوام، إلا بأن يوقفه علىٰ التمييز غيرُه، فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا، فالقصد منه إلىٰ الصحيح القليل أولىٰ بهم من ازدياد السقيم، وإنما يرجىٰ بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن، وجمع المكررات منه لخاصة من الناس ممن رزق فيه بعض التيقظ، والمعرفة بأسبابه وعلله، فذلك إن شاء الله يهجم بما أوتي من ذلك علىٰ الفائدة في الاستكثار من جمعه، فأما

عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة، فلا معنىٰ لهم في طلب الكثير، وقد عجزوا عن معرفة القليل.

ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، علىٰ شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمد إلىٰ جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها علىٰ ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس **علىٰ غير تكرار**، إلا أن يأتي موضع لا يُستغنىٰ فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنىٰ، أو إسناد يقع إلىٰ جنب إسناد، لعلة تكون هناك؛ لأن المعنىٰ الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنىٰ من جملة الحديث علىٰ اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، **فأما ما وجدنا بدًّا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولىٰ فعله إن شاء الله تعالىٰ**[1].

ولكن تعديل (الإمام مسلم) للصحيح[2] وإدخاله للأحاديث الأصول الصحيحة وإن كانت نازلة، إلىٰ جنب الأسانيد التي فيها من تُكلم في رواتها، وإن كانت عالية، جعل (الإمام مسلم) مضطرًّا لتكرار الأسانيد والأخبار حتىٰ صار التكرار سمة من سمات النسخة المعدلة من كتابه الصحيح، أما المقدمة فما زالت تشير إلىٰ النسخة الأولية.

---

(١) صحيح مسلم، جزء١، صفحة ٤، ٥.

(٢) بسبب انتقاد أبي زرعة له.

مناقشة أخبار القسم الثاني من الرواة في «صحيح مسلم»

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: فأما القسم الأول فإنا نتوخىٰ أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقىٰ من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه علىٰ كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، علىٰ أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار.

فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة؛ لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنية، ألا ترىٰ أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم عطاء ويزيد وليثًا بمنصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه وجدتهم مباينين لهم، لا يدانونهم، لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل وإتقانهم لحديثهم، وأنهم لم يعرفوا مثل ذلك من عطاء ويزيد وليث وفي مثل مجرىٰ هؤلاء[١].

قال البرذعي: شهدتُ أبا زرعة ذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم بن الحجاج، ثم الفضل الصائغ علىٰ مثاله، فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئًا يتشوفون به، ألفوا كتابًا لم يسبقوا إليه ليقيموا

(١) صحيح مسلم، جزء١، صفحة ٥، ٦.

لأنفسهم رياسة قبل وقتها. وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر، فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح! يدخل في كتابه أسباط بن نصر؟ ثم رأىٰ في الكتاب قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم من الأول، قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس. ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسىٰ المصري في كتابه «الصحيح». قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسىٰ، وأشار أبو زرعة بيده إلىٰ لسانه. كأنه يقول الكذب، ثم قال لي يحدث عن أمثال هؤلاء، ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، ويطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا لحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا في كتاب الصحيح، ورأيته يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه، فلما رجعت إلىٰ نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسىٰ، فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر علىٰ أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[(١)].

قال ابن الصلاح: ذكر مسلم – أولًا أنه يقسم الأخبار ثلاثة أقسام؛ الأول ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالث ما رواه الضعفاء والمتروكون، فإذا فرغ من القسم الأول أتبعه بذكر القسم الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه، فذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ وصاحبه أبو بكر البيهقي أن المنية اخترمته قبل إخراج القسم الثاني[(٢)]،

(١) سؤالات البرذعي، جزء ١، صفحة ٦٧٤ – ٦٧٦.

(٢) الإمام الحاكم والإمام البيهقي والشيوخ يشعرون بالتباين بين المقدمة وكتاب «الصحيح»، وأن منهج كتاب «الصحيح» يتباين مع ما في المقدمة.

=

وذكر القاضي الحافظ عياض بن موسىٰ من المغاربة أن ذلك مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه، وأن الأمر ليس علىٰ ذلك[(١)]، فإنه ذكر في كتابه هذا أحاديث الطبقة الأولىٰ وجعلها أصولًا ثم أتبعها بأحاديث الطبقة الثانية علىٰ سبيل المتابعة والاستشهاد، وليس مراد مسلم بذلك إيراد الطبقة الثانية مفردة، وكذلك ما أشار إليه مسلم من أنه يذكر علل الأحاديث قد وفىٰ به في هذا الكتاب في ضمن ما أتىٰ به فيه من جمع الطرق والأسانيد والاختلاف[(٢)].

قلت: فهم الإمام الحاكم والبيهقي والشيوخ وسائر الناس من كلام (الإمام

= قال الإمام الحاكم: فأما مسلم فقد ذكر في خطبته في أول الكتاب قصيدة فيما صنفه ونحا نحوه، وأنه عزم علىٰ تخريج الحديث علىٰ ثلاث طبقات من الرواة، فلم يقدر له – إلا الفراغ من الطبقة الأولىٰ منهم. المدخل إلىٰ الصحيح، جزء ١، صفحة ١١٢.

(١) قال القاضي عياض: هذا الذي تأوله أبو عبد الله الحاكم علىٰ مسلم من اخترام المنية له قبل استيفاء غرضه مما قبله الشيوخ، وتابعه عليه الناس، في أنه لم يكمل غرضه إلا من الطبقة الأولىٰ، ولا أدخل في تأليفه سواها. وأنا أقول – القاضي عياض: إن هذا غير مسلم لمن حقق نظره، ولم يتقيد بتقليد ما سمعه، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث – كما قال – علىٰ ثلاث طبقات من الناس، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، ثم قال بأنه إذا تقصىٰ هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، وذكر أنهم لا يلحقون بالطبقة الأولىٰ، وسمىٰ أسماء من كل طبقة من الطبقتين المذكورتين، ثم أشار إلىٰ ترك حديث من أجمع أو اتفق الأكثر علىٰ تهمته، وبقي من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا، ووجدته – قد ذكر في أبواب كتابه وتصنيف أحاديثه حديث الطبقتين الأوليين التي ذكر في أبوابه، وجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي سماها، وحديثها، كما جاء بالأولىٰ علىٰ طريق الاتباع لحديث الأولىٰ والاستشهاد بها، أو حيث لم يجد في الكتاب للأولىٰ شيئًا، وذكر أقوامًا تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم بمن ضعف أو اتهم ببدعة، وكذلك فعل البخاري – فعندي أنه – قد أتىٰ بطبقاته الثلاث في كتابه علىٰ ما ذكر، ورأيت في كتابه وتبينت في تقسيمه، وطرح الرابعة كما نص عليه، فتأول الحاكم أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتابًا ويأتي بأحاديثها خاصة. إكمال المعلم بفوائد مسلم، جزء١، صفحة ٨٦.

(٢) صيانة صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٩١.

مسلم) في المقدمة أن (الإمام مسلم) كان ينوي أن يخرج أحاديث القسم الثاني كأصول، وهذا فهم جيد يتناسب مع كلام (الإمام مسلم) في المقدمة؛ إذ نبه علىٰ اشتراطه عدم التكرار، كما أن كلام (الإمام مسلم) للبرذعي يؤكد عدم التكرار في النسخة الأولية من «صحيح مسلم»، وإنما أخرج أحاديث القسم الثاني كأصول؛ لأنها معروفة من رواية الثقات، فلم يخرج روايات الثقات، واقتصر علىٰ رواية العالي من رواة القسم الثاني، فكان هذا هو سبب انتقاد أبي زرعة له.

أما فهم القاضي عياض في وجود أخبار القسم الثاني من الرواة علىٰ سبيل المتابعات والشواهد، فهذا إنما وقع بعد تعديل (الإمام مسلم) لكتابه الصحيح، وإدخال الأصول الصحيحة من رواة القسم الأول، وإن كانت نازلة إلىٰ جنب الأخبار التي رواها القسم الثاني، لذا أكثر (الإمام مسلم) من التكرار في كتابه الصحيح، وكل هذا لا يتوافق مع ما في المقدمة التي كانت قد كتبت للنسخة الأولية لا للنسخة المعتمدة.

فكلام الإمام الحاكم والإمام البيهقي والشيوخ وسائر الناس بناء علىٰ نظرهم إلىٰ مقدمة الصحيح، وأن (الإمام مسلم) اشترط عدم التكرار، وبما أجاب به (الإمام مسلم) البرذعي من الاقتصار علىٰ روات القسم الثاني إذا كان الحديث معروفًا من رواية الثقات، وكلام القاضي عياض علىٰ أن التكرار سمة من سمات الكتاب، وأن (الإمام مسلم) يكرر الأحاديث، ويدخل رواة القسم الثاني في المتابعات بعد رواية للحديث من رواة القسم الأول. وقد ذكرت في هذه الرسالة من أن التكرار إنما وقع في النسخة المعدلة، لا في النسخة الأولية.

عدم رواية (الإمام مسلم) عن عطاء بن السائب

ومن الأمور التي تظهر التباين بين المقدمة والصحيح أن (الإمام مسلم) لم يخرج في كتابه الصحيح أي حديث عن عطاء بن السائب، لا في الاحتجاج، ولا

في المتابعات والشواهد، مع أن عطاء ممن مثل بهم (الإمام مسلم) فيمن سيخرج لهم من رواة القسم الثاني.

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، علىٰ أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار[١].

قلت: لم يخرج (الإمام مسلم) لعطاء بن السائب في الصحيح لا احتجاجًا ولا مجازًا، وأخرج حديثًا واحدًا لليث بن أبي سليم، وحديثًا واحدًا ليزيد بن أبي زياد علىٰ سبيل المجاز، ولم يحتج بهما، وهذا يدل علىٰ وجود التباين بين المقدمة والصحيح، وأن المقدمة لم تُشْمل بالتعديل الذي شمل الصحيح.

١ - حديث ليث بن أبي سليم (حديث واحد في المتابعات)

قال (الإمام مسلم): وحدثناه أبو كريب، حدثنا ابن إدريس، أخبرنا أبو إسحاق الشيباني، **وليث بن أبي سليم**، عن أشعث بن أبي الشعثاء، بإسنادهم، ولم يذكر زيادة جرير وابن مسهر، ح وحدثنا محمد بن المثنىٰ وابن بشار قالا، حدثنا محمد بن جعفر، ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا أبو عامر العقدي، ح وحدثنا عبد الرحمن بن بشر، حدثني بهز قالوا جميعًا، حدثنا شعبة، عن أشعث بن سليم، بإسنادهم، ومعنىٰ حديثهم إلا قوله: «**وإفشاء السلام**». فإنه قال بدلها: «**ورد السلام**». وقال: نهانا عن خاتم الذهب أو حلقة الذهب[٢].

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٥.

(٢) صحيح مسلم، جزء ٣، صفحة ١٦٣٦.

٢ - يزيد بن أبي زياد (حديث واحد في المتابعات)

قال (الإمام مسلم): وحدثني عبد الجبار بن العلاء، حدثنا سفيان، حدثنا ابن أبي نجيح أولًا عن مجاهد، عن ابن أبي ليلىٰ، عن حذيفة، ثم حدثنا يزيد، سمعه من ابن أبي ليلىٰ، عن حذيفة، ثم حدثنا أبو فروة قال، سمعت ابن عكيم، فظننت أن ابن أبي ليلىٰ إنما سمعه من ابن عكيم، قال: كنا مع حذيفة بالمدائن فذكر نحوه، ولم يقل يوم القيامة[١].

(١) صحيح مسلم، جزء ٣، صفحة ١٦٣٧.

ثالثًا: عدم ذكر (الإمام مسلم) في كتابه الصحيح للأحاديث المعللة مع شرحها وإيضاحها كما وعد في المقدمة

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، وسنزيد، إن شاء الله تعالىٰ، شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالىٰ[١].

التباين بين إدخال أحاديث على سبيل المجاز في الصحيح وبين إدخال الأحاديث المعللة

❊ إدخال الأحاديث علىٰ سبيل المجاز – المتابعات والشواهد – في كتاب يخصص للأحاديث الصحيحة لا يحتاج سوىٰ ذكر الطرق الصحيحة إلىٰ جنب الطرق التي في رواتها من تُكلم فيه، لذا عندما أدخل (الإمام مسلم) أحاديث (أسباط وقطن وأحمد بن عيسىٰ المصري) مقتصرًا عليها من غير ذكر الطرق الصحيحة إلىٰ جنب هذه الطرق انتقده الإمام أبو زرعة، فقام (الإمام مسلم) بتعديل صحيحه، وذكر الطرق الصحيحة إلىٰ جنب هذه الطرق وأمثالها مما أدخلها (الإمام مسلم) في الصحيح علىٰ سبيل المجاز – المتابعات والشواهد – لا الاحتجاج.

❊ إدخال الأحاديث المعللة في كتاب يخصص للأحاديث الصحيحة يحتاج إلىٰ شرح وإيضاح.

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض

---

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٥.

ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، وسنزيد، إن شاء الله تعالىٰ، شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة[١]، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالىٰ[٢].

فإن كان (الإمام مسلم) أدخل في «صحيحه» أحاديث معللة فكان ينبغي عليه شرح العلل وإيضاحها كما صرح في المقدمة، ولا يكتفي بمجرد سياق الروايات وتكرارها لإظهار العلة، كما أن (الإمام مسلم) لا يستحل ذكر حديث معلل في كتاب يخص الصحيح من غير بيان علته كما صرح في كتابه التمييز.

قال (الإمام مسلم) في كتاب التمييز: ولو أن هذا الكتاب[٣] قصدنا فيه الإخبار عن سنن الأخيار بما يصح، وبما يستقيم، لما استجزنا ذكر هذا الخبر عن سلمة بلفظه باللسان عن رسول الله ﷺ، فضلًا عن روايته، وكذلك ما أخرجه من الأخبار المنكرة، ولكننا سوغنا روايته لعزمنا علىٰ إخبارنا فيه من العلة التي وصفنا[٤].

فهذا الكلام يدل علىٰ أن (الإمام مسلم) لا يستجيز ذكر الأخبار المعللة إلا لبيان علتها، أما إيراده للأحاديث التي يوردها في الصحيح علىٰ سبيل المجاز - المتابعات والشواهد - فقد استجاز إيرادها من غير بيان؛ لأن هذا أمر متعارف عليه عند أئمة الحديث، بل قد استجاز (الإمام مسلم) روايتها في النسخة الأولية

---

(١) **قال الإمام النووي:** هذا الذي ذكره مسلم مما اختلف فيه، فقيل: اخترمته المنية قبل جمعه، وقيل بل ذكره في أبوابه من هذا الكتاب الموجود، وقد تقدم بيان هذا واضحًا في الفصول، والله أعلم. شرح النووي علىٰ صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٥٩.

(٢) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٥.

(٣) يقصد كتابه التمييز.

(٤) التمييز لمسلم، صفحة ١٩٥.

للصحيح من غير ذكر الطرق الصحيحة إلىٰ جانبها، مقتصرًا علىٰ أن الحديث معروف من رواية الثقات، لذا انتقده أبو زرعة، فقام بتعديل الصحيح، وذكر الطرق الصحيحة إلىٰ جانبها، ومن هنا يتبين الفرق بين الحديث المعلل الذي لا يستجيز الإمام روايته من غير بيان وشرح، وبين ما يدخله من أخبار علىٰ سبيل المجاز - المتابعات والشواهد - والتي يستجيز إدخالها في الصحيح من غير شرح وإيضاح.

فعدم إدخال (الإمام مسلم) للأحاديث المعللة وشرحها وإيضاحها في الصحيح دال علىٰ التباين بين الصحيح والمقدمة، وأن (الإمام مسلم) قد عدل علىٰ «صحيحه»، ولم يعدل علىٰ المقدمة، ولم يحذف من المقدمة ما ذكر فيه من عزمه علىٰ شرح العلل في مواضعها من الصحيح[1].

ومن هنا نشأ خطأ الدكتور حمزة المليباري في فهم «صحيح (الإمام مسلم)».

---

(١) قال (الإمام مسلم) في المقدمة: قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، وسنزيد، إن شاء الله تعالىٰ، شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالىٰ. صحيح مسلم، جزء١، صفحة ٥.

بيان خطأ الدكتور حمزة المليباري
في فهم عمل (الإمام مسلم) في «الصحيح»

قال الدكتور حمزة المليباري عن صنيع (الإمام مسلم) في كتاب الصحيح: فيقدم الحديث الصحيح الخالي من العلة علىٰ الحديث الذي اختلف في صحته أو الحديث المعلول[١].

وعلق الدكتور المليباري في الحاشية علىٰ كلامه فقال: ربما يذكر (الإمام مسلم) الحديث المعلول لأغراض علمية ثانوية، منها الاحتياط ومنها الاستئناس، ومنها التنبيه إلىٰ الاختلاف أو العلة[٢].

قلت:

* نص (الإمام مسلم) علىٰ أنه لا يستجيز رواية الحديث المعلول في كتاب يخصص للأحاديث الصحاح، فإن ذكر حديثًا معللًا في كتابه أخبر عن علته.

قال (الإمام مسلم) في كتاب التمييز: ولو أن هذا الكتاب قصدنا فيه الإخبار عن سنن الأخيار بما يصح، وبما يستقيم، لما استجزنا ذكر هذا الخبر عن سلمة بلفظه باللسان عن رسول الله ﷺ، فضلًا عن روايته، وكذلك ما أخرجه من الأخبار المنكرة، ولكننا سوغنا روايته لعزمنا علىٰ إخبارنا فيه من العلة التي وصفنا[٣].

فكيف يقال إنه يدخل المعلول في الصحيح للاحتياط أو الاستئناس؟!

* شدة احتياط (الإمام مسلم) في كتاب «الصحيح».

---

(١) عبقرية (الإمام مسلم)، صفحة ٢٣.

(٢) عبقرية (الإمام مسلم)، صفحة ٢٣.

(٣) التمييز لمسلم، صفحة ١٩٥.

فقد جاء في صحيح مسلم: قال أبو إسحاق، قال أبو بكر: ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث. فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح يعني ((وإذا قرأ فأنصتوا)). فقال: هو عندي صحيح، فقال: لم لم تضعه ها هنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه[(١)].

* إذا ذكر (الإمام مسلم) في كتاب الصحيح حديثًا من أحاديث القسم الأول من الرواة - الذين يحتج بهم في الصحيح - فيه خطأ بينه، علمًا أن ذكر (الإمام مسلم) للخطأ في الصحيح نادر جدًّا، بل شبه معدوم؛ لأن الأصل عنده في الصحيح ترك ذكر الخطأ والوهم كما سيأتي، وهذا هو المنهج الذي اتبعه في كتابه الصحيح (ترك ذكر الخطأ والوهم) يتباين مع كلام (الإمام مسلم) في المقدمة، فتبين أن (الإمام مسلم) ترك تعديل المقدمة بما يتوافق مع تعديل الصحيح، فمحاولة فهم الصحيح من خلال المقدمة وحدها ودون نظر في منهج (الإمام مسلم) في «الصحيح» وتقديمه علىٰ المقدمة سيسبب إرباكًا وخللًا للباحث.

قال (الإمام مسلم): وحدثنيه محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولىٰ عروة، يسأل ابن عمر، وأبو الزبير يسمع بمثل حديث حجاج، وفيه بعض الزيادة، قال مسلم: أخطأ حيث قال عروة إنما هو مولىٰ عزة[(٢)].

فهنا أخرج (الإمام مسلم) السياق الصحيح، وأتبعه بالخطأ فلم يسكت عن

---

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٣٠٤.

(٢) صحيح مسلم، جزء ٢، صفحة ١٠٩٨.

التنبيه عن الخطأ لمجرد السياق بل نبه عليه[١]؛ لأن الخطأ هنا وقع من عبد الرزاق، وهو ممن يحتج به (الإمام مسلم) لا ممن يدخله علىٰ سبيل المجاز – المتابعات والشواهد – فوجب التنبيه علىٰ ما أخطأ فيه.

* (الإمام مسلم) يترك من الأحرف في كتاب «الصحيح» ما له علة.

قال (الإمام مسلم): وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره[٢].

إنما ترك (الإمام مسلم) زيادة حماد لأنها معلولة، لذا لم يذكرها؛ لأن أخبار حماد بن زيد تكون أصولًا لا مجازًا – متابعات وشواهد – فما كان من الأخطاء في الأخبار التي أسانيدها تصلح للاحتجاج، فلا بد من التنبيه عليها أو ترك إخراجها في الصحيح، ومنهج (الإمام مسلم) في «الصحيح» هو ترك

---

(١) **قال (الإمام مسلم):** وحدثني هارون بن عبد الله، حدثنا حجاج بن محمد قال، قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولىٰ عزة يسأل ابن عمر، وأبو الزبير يسمع ذلك: كيف ترىٰ في رجل طلق امرأته حائضًا؟ فقال: طلق ابن عمر امرأته وهي حائض علىٰ عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ فقال: إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض. فقال له النبي ﷺ: «**ليراجعها**». فردها، وقال: «**إذا طهرت فليطلق أو ليمسك**». قال ابن عمر: وقرأ النبي ﷺ (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن) في قبل عدتهن.

وحدثني هارون بن عبد الله، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن ابن عمر نحو هذه القصة.

وحدثنيه محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا بن جريج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولىٰ عروة يسأل ابن عمر، وأبو الزبير يسمع، بمثل حديث حجاج، وفيه بعض الزيادة، قال مسلم: أخطأ؛ حيث قال عروة إنما هو مولىٰ عزة. صحيح مسلم، جزء ٢، صفحة ١٠٩٨.

(٢) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٢٦٢.

المعلول وعدم ذكره، وهذا بخلاف ما ذكره في المقدمة من عزمه علىٰ شرح وإيضاح الأخبار المعللة في مواضعها، وكل هذا دال علىٰ التباين بين المقدمة والصحيح، وأن (الإمام مسلم) عدل «صحيحه» وترك المقدمة بلا تعديل.

* (الإمام مسلم) يسكت عن ذكر الوهم في كتاب «الصحيح» - يعني يهمل الوهم ولا يخرجه في الصحيح - وينبه عن سبب السكوت عليه، ولا يكتفي بمجرد السياق والترتيب.

قال (الإمام مسلم): ... وسئل عن صوم يوم عاشوراء، فقال: «**يكفر السنة الماضية**». وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال: وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس. فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهمًا[(١)].

إنما سكت (الإمام مسلم) عن زيادة شعبة ولم يذكرها لأن أخبار شعبة من الأصول لا من المجاز - المتابعات والشواهد- فلا ينبغي إخراجها في الصحيح؛ لأن إخراجها في الصحيح بغير التنبيه والشرح والإيضاح يوهم قبولها.

---

(١) صحيح مسلم، جزء ٢، صفحة ٨١٩.


الباب الثالث
بيان الملاحظات الواقعة
في الأسانيد التي ساقها (الإمام مسلم) في
المقدمة مستدلًّا بها على الاحتجاج فيما لا
يعلم فيه سماع الراوي ممن فوقه

إثبات سماع من ذكر (الإمام مسلم) عدم العلم بسماعهم

(النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد)

نفىٰ (الإمام مسلم) في المقدمة العلم بسماع (النعمان بن أبي عياش من أبي سعيد)، لكن (الإمام مسلم) أدخل في كتابه الصحيح ما يثبت سماع (النعمان بن أبي عياش من أبي سعيد)[١]، فلو كان (الإمام مسلم) عدل علىٰ المقدمة لتنبه لهذا ولما خفي عليه. لذا أخرج الإمام البخاري للنعمان عن أبي سعيد[٢].

(قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الانصاري)

كما نفىٰ (الإمام مسلم) في المقدمة العلم بسماع (قيس بن أبي حازم من أبي مسعود الأنصاري) مع أن (قيس بن أبي حازم قد سمع من أبي مسعود الأنصاري) لذا أخرج الإمام البخاري لقيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري[٣].

---

(١) قال (الإمام مسلم): قال أبو حازم: فحدثت به النعمان بن أبي عياش الزرقي فقال، حدثني أبو سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «**إن في الجنة شجرة يسير الراكب الجواد المضمر السريع مائة عام ما يقطعها**». صحيح مسلم، جزء ٤، صفحة ٢١٧٦.

وقال (الإمام مسلم): حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب، يعني ابن عبد الرحمن، القارئ عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن أهل الجنة ليتراءون الغرفة في الجنة كما تراءون الكوكب في السماء**». قال فحدثت بذلك النعمان بن أبي عياش فقال، سمعت أبا سعيد الخدري يقول: «**كما تراءون الكوكب الدري في الأفق الشرقي أو الغربي**». صحيح مسلم، جزء ٤، صفحة ٢١٧٧.

(٢) قال الإمام البخاري: وقال إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا المغيرة بن سلمة، حدثنا وهيب، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، عن رسول الله ﷺ قال: «**إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها**». قال أبو حازم: فحدثت به النعمان بن أبي عياش فقال: حدثني أبو سعيد، عن النبي ﷺ قال: «**إن في الجنة لشجرة يسير الراكب الجواد المضمر السريع مائة عام ما يقطعها**». صحيح البخاري، جزء ٥، صفحة ٢٣٩٨.

(٣) قال الإمام البخاري: حدثنا أحمد بن يونس قال، حدثنا زهير قال، حدثنا إسماعيل قال، =

ذكر الأسانيد والأخبار التي ذكرها (الإمام مسلم) في المقدمة على أنها صحيحة ولم يخرجها في الصحيح

(أبو رافع الصائغ عن أبي بن كعب)

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: وهذا أبو عثمان النهدي، وأبو رافع الصائغ، وهما ممن أدرك الجاهلية، وصحبا أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين هلم جرًّا، ونقلا عنهم الأخبار حتىٰ نزلا إلىٰ مثل أبي هريرة، وابن عمر، وذويهما قد أسند كل واحد منهما عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ حديثًا، ولم نسمع في رواية بعينها أنهما عاينا أبيًّا، أو سمعا منه شيئًا[١].

قلت: لم يخرج (الإمام مسلم) حديث أبي الصائغ عن أبي بن كعب[٢] في الصحيح، وإنما أخرج البخاري متن الحديث من طريق (أبي صالح عن أبي هريرة)[٣]، كما لم يخرج الإمام البخاري حديث (النهدي عن أبي بن

= سمعت قيسًا قال، أخبرني أبو مسعود، أن رجلًا قال: والله يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا. فما رأيت رسول الله ﷺ في موعظة أشد غضبًا منه يومئذ، ثم قال: «**إن منكم منفرين، فأيكم ما صلىٰ بالناس فليتجوز، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة**». صحيح البخاري، جزء ١، صفحة ٢٤٨.

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٣٤.

(٢) قال عبد الله: حدثني أبي، ثنا عبد الرحمن بن مهدي وحسن بن موسىٰ وعفان قالوا، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، وقال عفان: أنا ثابت، عن أبي رافع، عن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ... وحدثنا عبد الله، حدثنا هدبة بن خالد، ثنا حماد بن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان، فسافر سنة فلم يعتكف، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين يومًا. مسند أحمد بن حنبل، جزء ٥، صفحة ١٤١.

(٣) قال الإمام البخاري: حدثنا عبد الله بن أبي شيبة، حدثنا أبو بكر، عن أبي حصين، عن أبي =

كعب)[١] لعدم العلم بسماعهما من أبي بن كعب.

(ربعي بن حراش عن عمران بن حصين)

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: وأسند ربعي بن حراش عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ حديثين[٢].

قلت: لم يخرج (الإمام مسلم) في الصحيح ولا الإمام البخاري رواية (ربعي بن حراش، عن عمران بن حصين)، وإنما وردت في كتب الحديث خارج الصحيحين[٣].

= صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يعتكف في كل رمضان عشرة أيام، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يومًا. صحيح البخاري، جزء ٢، صفحة ٧١٩.

(١) واكتفىٰ الإمام البخاري في «الصحيح» بهذا الحديث، حدثنا ابن سلام، أخبرنا الفزاري، عن حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه قال: أراد بنو سلمة أن يتحولوا إلىٰ قرب المسجد، فكره رسول الله ﷺ أن تعرىٰ المدينة، وقال: «**يا بني سلمة، ألا تحتسبون آثاركم؟**» فأقاموا. صحيح البخاري، جزء ٢، صفحة ٦٦٦.

(٢) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٣٥.

(٣) **قال عبد الله**: حدثني أبي، ثنا حسين، ثنا شيبان، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن عمران بن حصين، أو غيره، أن حصينًا أو حصينًا أتىٰ رسول الله ﷺ... الحديث. مسند أحمد بن حنبل، جزء ٤، صفحة ٤٤٤.

وهذا الخبر مما تكلم فيه:

قال الإمام الترمذي: قال محمد – يعني الإمام البخاري – وروىٰ موسىٰ بن إسماعيل هذا الحديث عن جويرية بن بشير، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا. **قال أبو عيسىٰ**: وحديث الحسن عن عمران بن حصين في هذا أشبه عندي وأصح. علل الترمذي، جزء ١، صفحة ٣٦٤.

وقال الإمام النسائي: أخبرنا العباس بن عبد العظيم العنبري قال، حدثنا عمر بن عبد الوهاب قال، حدثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن منصور، عن ربعي، عن عمران بن حصين، أن =

(أبو معمر عبد الله بن سخبرة عن أبي مسعود الأنصاري)

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: وأبو معمر عبد الله بن سخبرة كل واحد منهما عن أبي مسعود الأنصاري، عن النبي ﷺ خبرين[١].

قلت: أخرج (الإمام مسلم) لعبد الله بن سخبرة عن أبي مسعود حديثًا واحدًا[٢] علىٰ سبيل المجاز، ولم يخرج الحديث الآخر في «الصحيح»، إنما أخرجه الإمام الترمذي وغيره[٣]، ولم يخرج الإمام البخاري لعبد الله بن سخبرة عن أبي مسعود.

إن إعراض (الإمام مسلم) عن هذه الأخبار وعدم إدخالها في «الصحيح» يدل علىٰ تعديله للصحيح وترك تعديل المقدمة.

= النبي ﷺ قال: «**لأعطين الراية رجلًا يحب الله ورسوله**». أو قال: «**يحبه الله ورسوله**». فدعا عليًّا وهو أرمد ففتح الله علىٰ يديه. سنن النسائي الكبرىٰ، جزء ٥، صفحة ١١٢.

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٣٤.

(٢) **قال (الإمام مسلم):** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن إدريس وأبو معاوية ووكيع، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير التيمي، عن أبي معمر، عن أبي مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول: «**استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، ليلني منكم أولو الأحلام والنهىٰ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**». قال أبو مسعود: فأنتم اليوم أشد اختلافًا. صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٣٢٣.

(٣) **قال الإمام الترمذي:** حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر، عن أبي مسعود الأنصاري البدري قال، قال رسول الله ﷺ: «**لا تجزئ صلاة لا يقيم فيها الرجل - يعني صلبه - في الركوع والسجود**». قال: وفي الباب عن علي بن شيبان وأنس وأبي هريرة ورفاعة الزرقي. سنن الترمذي، جزء ٢، صفحة ٥١.

ذكر الأسانيد والأخبار التي احتج بها (الإمام مسلم) في «صحيحه» مما لا يعلم فيه السماع

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: ولو ذهبنا نعدد الأخبار الصحاح عند أهل العلم ممن يهن بزعم هذا القائل ونحصيها لعجزنا عن تقصي ذكرها، وإحصائها كلها، ولكنا أحببنا أن ننصب منها عددًا يكون سمة لما سكتنا عنه[(١)].

قلت: كذا قال (الإمام مسلم) في مقدمة «الصحيح» في حين أن (الإمام مسلم) لم يحتج بما لا يعلم فيه السماع في كتابه «الصحيح» إلا بستة أسانيد يروي بها تسعة أحاديث[(٢)]! وهذا يدل علىٰ التباين الكبير بين المقدمة و«الصحيح».

---

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٣٣، ٣٤.

(٢) الكلام هنا فيما احتج به (الإمام مسلم) في «الصحيح» في رواية الراوي الذي لا يعلم سماعه ممن فوقه، وقد نُنازع في هذا العدد زيادة ونقصًا، لكن كل هذا التنازع لن يتجاوز من الأخبار ما يزيد علىٰ أصابع اليد الواحدة، وهذه النسبة النادرة التي احتج بها (الإمام مسلم) في «الصحيح» مما لا يعلم فيه السماع لا تستوجب التشنيع الذي ذكره في المقدمة، أما الأحاديث التي أخرجها (الإمام مسلم) في «الصحيح» وفيها دلالة علىٰ الإرسال ولم يحتج بها، أو فيها سماع مختلف فيه قبولًا وردًّا، فقد ناقشناها في كتاب «تبرئة (الإمام مسلم) من شرط الحديث الصحيح المنسوب إليه ومقارنة ما صح من شرطه بشرط كبار أئمة الحديث» وهذه الأسانيد هي: (ابن سيرين عن عمران بن حصين رضي الله عنه)، (أبو الخليل عن أبي سعيد رضي الله عنه)، (أبو قِلابة عن عائشة رضي الله عنها)، (يحيىٰ بن عبد الله بن عبد الرحمن عن أم هشام)، (يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء)، (أبو عبيدة بن عقبة بن نافع عن شرحبيل بن السمط)، (عراك عن عائشة رضي الله عنها)، (إسماعيل بن أمية عن عياض بن عبد الله)، (عبد الله البهي عن عائشة رضي الله عنها)، (مطر عن زهدم)، (أبو الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها)، (مكحول عن شرحبيل).

وأما الأسانيد الظاهرة الإرسال والبلاغات فلم نتطرق إليها؛ لأنها بالاتفاق ليست علىٰ شرط (الإمام مسلم) لا في المقدمة ولا في كتابه «الصحيح».

الأسانيد والأحاديث التي احتج بها مسلم مما لا يعلم فيها سماع الراوي ممن فوقه

وهذه الأسانيد التي احتج بها (الإمام مسلم) تتميز بميزات:

١ - عدم وصف الراوي بالتدليس.

٢ - المعاصرة وإمكانية اللقاء مع عدم وجود دلالة علىٰ الإرسال.

٣ - الاقتصار علىٰ طبقة رواية التابعي عن الصحابي في الاحتجاج بما لا يعلم فيه سماع الراوي ممن فوقه، أما ما كان فيه عدم العلم بالسماع من غير رواية التابعي عن الصحابي فلم يحتج به (الإمام مسلم) في «الصحيح»[(١)].

٤ - قلة الأسانيد التي احتج بها، مما يدل علىٰ أنها لا تخرج عن كونها مما يقع نادرًا من باب الانتقاء، وليس منهجًا (للإمام مسلم) في كتاب «الصحيح».

فأما ما ذكره (الإمام مسلم) في المقدمة واحتج به في «الصحيح» فهي ثلاثة أسانيد رويت بها ثلاثة أحاديث[(٢)].

وأما ما لم يذكره (الإمام مسلم) في المقدمة مما لا يعلم فيه السماع واحتج

---

(١) وكذا هو الحال في أمثلة المقدمة في قبول ما لا يعلم في السماع؛ إذ أن الأمثلة لم تنزل عن طبقة التابعين، قال (الإمام مسلم) في المقدمة: فكل هؤلاء التابعين الذين نصبنا روايتهم عن الصحابة الذين سميناهم - لم يحفظ عنهم سماع علمناه منهم في رواية بعينها، ولا أنهم لقوهم في نفس خبر بعينه. صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٣٥.

(٢) عبيد بن عمير، عن أم سلمة (حديث واحد وقد احتج به (الإمام مسلم) في الصحيح). وعطاء بن يزيد الليثي، عن تميم الداري (حديث واحد وقد احتج به (الإمام مسلم) في الصحيح)، وحميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة (حديث واحد وقد احتج به (الإمام مسلم) في الصحيح).

به في «الصحيح» فهي ثلاثة أسانيد لخمسة أحاديث[١]، فيكون مجموع ما احتج به (الإمام مسلم) في «الصحيح» من هذا النوع ستة أسانيد روي بها تسعة أحاديث، وهذا عدد قليل لا يتناسب مع ما ذكره في المقدمة[٢].

---

(١) سليمان بن بريدة عن ابيه (احتج بثلاثة أحاديث منها، أخرجها كأصول)، وعبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة (حديث واحد وقد احتج به (الإمام مسلم) في الصحيح)، وأبو إدريس الخولاني عن أبي ذر (حديث واحد وقد احتج به (الإمام مسلم) في الصحيح).

(٢) ولعل هذا مما فات علىٰ (الإمام مسلم) تعديله.

ما ذكره (الإمام مسلم) في المقدمة مما لا يعلم فيه السماع واحتج به في «الصحيح»

وهي ثلاثة أسانيد رويت بها ثلاثة أحاديث ذكرها (الإمام مسلم) في المقدمة واحتج بها في «الصحيح»:

١ - عبيد بن عمير، عن أم سلمة (حديث واحد):

قال (الإمام مسلم): وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وابن نمير، وإسحاق بن إبراهيم، كلهم عن ابن عيينة، قال ابن نمير: حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن أبيه، عن عبيد بن عمير، قال: قالت أم سلمة: لما مات أبو سلمة، قلت: غريب وفي أرض غربة، لأبكينه بكاء يتحدث عنه، فكنت قد تهيأت للبكاء عليه، إذ أقبلت امرأة من الصعيد تريد أن تسعدني، فاستقبلها رسول الله ﷺ، وقال: «**أتريدين أن تدخلي الشيطان بيتًا أخرجه الله منه؟**» مرتين، فكففت عن البكاء فلم أبك[1].

قلت: لم يخرج الإمام البخاري لعبيد بن عمير عن أم سلمة.

٢ - عطاء بن يزيد الليثي، عن تميم الداري، (حديث واحد):

قال (الإمام مسلم): حدثنا محمد بن عباد المكي، حدثنا سفيان، قال: قلت لسهيل: إن عمرًا حدثنا عن القعقاع، عن أبيك، قال: ورجوت أن يسقط عني رجلًا، قال: فقال: سمعته من الذي سمعه منه أبي، كان صديقًا له بالشام، ثم حدثنا سفيان، عن سهيل، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري أن النبي ﷺ، قال: «**الدين النصيحة**». قلنا: لمن؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[2].

(١) صحيح مسلم، جزء ٢، صفحة ٦٣٥.

(٢) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٧٤.

قلت: لم يخرج الإمام البخاري لعطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري، وأخرج البخاري حديث الدين النصيحة معلقًا[١].

٣ - حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة، (حديث واحد):

قال (الإمام مسلم): حدثني قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أفضل الصيام، بعد رمضان، شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة، بعد الفريضة، صلاة الليل**»[٢].

قلت: لم يخرج الإمام البخاري لحميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة.

---

(١) **قال الإمام البخاري:** باب قول النبي ﷺ: «**الدين النصيحة؛ لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**».

صحيح البخاري، جزء ١، صفحة ٣٠.

(٢) صحيح مسلم، جزء ٢، صفحة ٨٢١.

ما لم يذكره (الإمام مسلم) في المقدمة مما لا يعلم فيه السماع واحتج به في «الصحيح»

وهي ثلاثة أسانيد لخمسة أحاديث:

١ - سليمان بن بريدة عن أبيه:

(احتج (الإمام مسلم) في الصحيح بثلاثة أحاديث بهذا الإسناد):

الحديث الأول

قال (الإمام مسلم): حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سفيان، عن علقمة بن مرثد، ح وحدثني محمد بن حاتم، واللفظ له، حدثنا يحيىٰ بن سعيد، عن سفيان قال: حدثني علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، أن النبي ﷺ صلىٰ الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح علىٰ خفيه. فقال له عمر: لقد صنعت اليوم شيئًا لم تكن تصنعه، قال: «عمدًا صنعته يا عمر»[(١)].

الحديث الثاني

قال (الإمام مسلم): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«حرمة نساء المجاهدين علىٰ القاعدين كحرمة أمهاتهم، وما من رجل من القاعدين يخلف رجلًا من المجاهدين في أهله فيخونه فيهم إلا وقف له يوم القيامة، فيأخذ من عمله ما شاء، فما ظنكم»**[(٢)].

---

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٢٣٢.

(٢) صحيح مسلم، جزء ٣، صفحة ١٥٠٨.

الحديث الثالث

قال (الإمام مسلم): حدثني زهير بن حرب، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «**من لعب بالنردشير، فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه**»[(١)].

قلت: لم يخرج الإمام البخاري لسليمان بن بريدة في «الصحيح»، وأخرج الإمام البخاري لأخيه عبد الله بن بريدة، عن أبيه، لتصريح عبد الله بن بريدة بالسماع من أبيه.

قال الإمام البخاري: سليمان بن بريدة بن حصيب الأسلمي عن أبيه وعمران بن حصين روىٰ عنه علقمة بن مرثد، قال نعيم بن حماد: نا أبو محمد المروزي، عن عبد الله بن بريدة، عن أخيه سليمان بن بريدة، وكانا ولدا في بطن واحد علىٰ عهد عمر، ولم يذكر سليمان سماعًا من أبيه[(٢)].

١ - عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة (حديث واحد):

قال (الإمام مسلم): حدثنا محمد بن المثنىٰ ومحمد بن بشار، واللفظ لابن المثنىٰ قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن غيلان بن جرير، سمع عبد الله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة الأنصاري ﵁، أن رسول الله ﷺ سئل عن صومه؟ قال: فغضب رسول الله ﷺ، فقال عمر ﵁: رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا، وببيعتنا بيعة. قال: فسئل عن صيام الدهر. فقال: «**لا صام ولا أفطر** – أو – **ما صام وما أفطر**». قال: فسئل عن صوم يومين وإفطار يوم. قال: «**ومن يطيق ذلك؟**» قال: وسئل عن صوم يوم، وإفطار يومين.

(١) صحيح مسلم، جزء ٤، صفحة ١٧٧٠.

(٢) التاريخ الكبير، جزء ٤، صفحة ٤.

قال: «**ليت أن الله قوانا لذلك**». قال: وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم. قال: «**ذاك صوم أخي داود - عليه السلام**». قال: وسئل عن صوم يوم الاثنين. قال: «**ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت** - أو - **أنزل علي فيه**». قال: فقال: «**صوم ثلاثة من كل شهر، ورمضان إلىٰ رمضان، صوم الدهر**». قال: وسئل عن صوم يوم عرفة. فقال: «**يكفر السنة الماضية والباقية**». قال: وسئل عن صوم يوم عاشوراء. فقال: «**يكفر السنة الماضية**». وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال: وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس. فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهمًا(١).

قلت: لم يخرج الإمام البخاري لعبد الله الزماني عن أبي قتادة لعدم معرفة سماع عبد الله الزماني من أبي قتادة.

قال الإمام البخاري: وروىٰ غيلان بن جرير، عن عبد الله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ ولا يعرف سماع عبد الله بن معبد من أبي قتادة(٢).

وقال الإمام البخاري: عبد الله بن معبد الزماني البصري عن أبي قتادة روىٰ عنه حجاج بن عتاب وغيلان بن جرير وقتادة، ولا نعرف سماعه من أبي قتادة(٣).

وقال الإمام البخاري: ورواه عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة عن النبي ﷺ في صوم عاشوراء، ولم يذكر سماعًا من أبي قتادة(٤).

٢ - أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر (حديث واحد):

قال (الإمام مسلم): حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي،

(١) صحيح مسلم، جزء ٢، صفحة ٨١٩.

(٢) التاريخ الكبير، جزء ٣، صفحة ٦٧.

(٣) التاريخ الكبير، جزء ٥، صفحة ١٩٨.

(٤) التاريخ الأوسط، جزء ١، صفحة ٢٦٦.

حدثنا مروان - يعني ابن محمد الدمشقي - حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، فيما روي عن الله تبارك وتعالىٰ أنه قال: «**يا عبادي، إني حرمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا، يا عبادي، كلكم ضالٌّ إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي، كلكم جائع، إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي، كلكم عار، إلا من كسوته، فاستكسوني أكسكم، يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعًا، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي، فتنفعوني، يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا علىٰ أتقىٰ قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئًا، يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا علىٰ أفجر قلب رجل واحد، ما نقص ذلك من ملكي شيئًا، يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته، ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر، يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا، فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك، فلا يلومن إلا نفسه**». قال سعيد: كان أبو إدريس الخولاني، إذا حدث بهذا الحديث، جثا علىٰ ركبتيه[(١)].

قلت: أخرج (الإمام مسلم) حديث أبي ذر من غير طريق الخولاني، لكنه ذكر حديث الخولاني وقال إنه أتم.

---

(١) صحيح مسلم، جزء ٤، صفحة ١٩٩٤.

قال (الإمام مسلم): حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن المثنىٰ، كلاهما عن عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: فيما يروي عن ربه تبارك وتعالىٰ: «**إني حرمت علىٰ نفسي الظلم وعلىٰ عبادي، فلا تظالموا...**» وساق الحديث بنحوه، وحديث أبي إدريس الذي ذكرناه أتم من هذا[1].

قلت: لم يخرج الإمام البخاري لأبي إدريس عن أبي ذر في «الصحيح».

---

(١) صحيح مسلم، جزء ٤، صفحة ١٩٩٥.

ذكر الأحاديث التي استوفت شرط (الإمام مسلم) فيما يظهر إلا أن (الإمام مسلم) لم يحتج بها وأخرجها في المتابعات لأن عدم العلم بالسماع فيها وقع في غير رواية التابعي عن الصحابي[1]

١ - زيد بن أسلم عن حمران مولى عثمان:

قال (الإمام مسلم): حدثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن عبدة الضبي قالا، حدثنا عبد العزيز وهو الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن حمران مولىٰ عثمان قال: أتيت عثمان بن عفان بوضوء فتوضأ ثم قال: إن ناسًا يتحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث لا أدري ما هي، إلا أني رأيت رسول الله ﷺ توضأ مثل وضوئي هذا، ثم قال: «**من توضأ هكذا غفر له ما تقدم من ذنبه، وكانت صلاته ومشيه إلىٰ المسجد نافلة**». وفي رواية ابن عبدة: أتيت عثمان فتوضأ[2].

قلت: وقد أخرج (الإمام مسلم) لهذا الخبر طرقًا أخرىٰ غير هذا، إلا أن هذا الخبر هو علىٰ شرط (الإمام مسلم) فيما يظهر؛ لانتفاء الدلالة علىٰ الإرسال.

أما الإمام البخاري فجعل زيد بن أسلم ممن روىٰ عن حمران فلم يذكر سماعًا.

قال الإمام البخاري: حمران بن أبان مولىٰ عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني، سمع عثمان، سمع منه عروة بن الزبير، وعطاء بن يزيد، وأبو سلمة، وجامع بن شداد، ومعاذ بن عبد الرحمن، والحسن، والوليد أبو بشر، ومعبد الجهني، ونافع، ومن روىٰ عنه فلم يذكر سماعًا مسلم بن كيسان، وابن المنكدر، وزيد بن أسلم، وبكير، والمطلب بن حنطب، وابن أبي المخارق، وعبد الملك بن عبيد، وعثمان بن موهب[3].

---

(١) ومن خلال منهج (الإمام مسلم) في «الصحيح» يتبين أن (الإمام مسلم) لم يحتج فيما لا يعلم فيه السماع إلا برواية التابعي عن الصحابي لا غير.

(٢) «صحيح مسلم»، جزء ١، صفحة ٢٠٧.

(٣) التاريخ الكبير، جزء ٣، صفحة ٨٠.

٢ - محمد بن المنكدر عن حمران:

قال (الإمام مسلم): حدثنا محمد بن معمر بن ربعي القيسي، حدثنا أبو هشام المخزومي، عن عبد الواحد وهو ابن زياد، حدثنا عثمان بن حكيم، حدثنا محمد بن المنكدر، عن حمران، عن عثمان بن عفان قال، قال رسول الله ﷺ: «**من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتىٰ تخرج من تحت أظفاره**»[١].

قلت: قد أخرج (الإمام مسلم) هذا الحديث من غير رواية ابن المنكدر عن حمران[٢]، أما الإمام البخاري فجعل ابن المنكدر ممن روىٰ عن حمران فلم يذكر سماعًا.

قال الإمام البخاري: حمران بن أبان مولىٰ عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني سمع عثمان، سمع منه عروة بن الزبير، وعطاء بن يزيد، وأبو سلمة، وجامع بن شداد، ومعاذ بن عبد الرحمن، والحسن، والوليد أبو بشر، ومعبد الجهني، ونافع، ومن روىٰ عنه فلم يذكر سماعًا مسلم بن كيسان، وابن المنكدر، وزيد بن أسلم، وبكير، والمطلب بن حنطب، وابن أبي المخارق، وعبد الملك بن عبيد، وعثمان بن موهب[٣].

---

(١) صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٢١٦.

(٢) **قال (الإمام مسلم):** حدثنا سويد بن سعيد، عن مالك بن أنس، ح وحدثنا أبو الطاهر واللفظ له، أخبرنا عبد الله بن وهب، عن مالك بن أنس، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء (أو مع آخر قطر الماء)، فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء (أو مع آخر قطر الماء)، فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء (أو مع آخر قطر الماء)، حتىٰ يخرج نقيًّا من الذنوب**». صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٢١٥.

(٣) التاريخ الكبير، جزء ٣، صفحة ٨٠.

ذكر الأخبار التي استوفت شرط (الإمام مسلم) في «الصحيح» ولم يحتج بهما وإنما ذكرها على سبيل المجاز مما يدل على اهتمامه عند الاحتجاج بالانتقاء

١ - محمد بن قيس بن مخرمة عن أبي هريرة:

قال (الإمام مسلم): حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن ابن عيينة واللفظ لقتيبة، حدثنا سفيان، عن ابن محيصن شيخ من قريش سمع محمد بن قيس بن مخرمة يحدث عن أبي هريرة قال: لما نزلت ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ بلغت من المسلمين مبلغًا شديدًا، فقال رسول الله ﷺ: «**قاربوا وسددوا، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة حتىٰ النكبة ينكبها أو الشوكة يشاكها**». قال مسلم هو عمر بن عبد الرحمن بن محيصن من أهل مكة[1].

قلت: أخرج (الإمام مسلم) طرقًا أخرىٰ لهذا الحديث، ولم يخرج الإمام البخاري لمحمد بن قيس بن مخرمة عن أبي هريرة.

٢ - عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس:

قال (الإمام مسلم): وحدثني عمرو الناقد، حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن أنس بن مالك قال: أمر أبو طلحة أم سليم أن تصنع للنبي ﷺ طعامًا لنفسه خاصة، ثم أرسلني إليه... وساق الحديث. وقال فيه: فوضع النبي ﷺ يده وسمىٰ عليه، ثم قال: «**ائذن لعشرة**». فأذن لهم، فدخلوا، فقال: «**كلوا وسموا الله**». فأكلوا حتىٰ فعل ذلك بثمانين رجلًا، ثم أكل النبي ﷺ بعد ذلك وأهل البيت، وتركوا سؤرًا[2].

قلت: لم يخرج الإمام البخاري رواية (عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن أنس بن مالك)، وأخرجه (الإمام مسلم) علىٰ سبيل المجاز، وذكر له طرقًا أخرىٰ.

---

(١) صحيح مسلم، جزء ٤، صفحة ١٩٩٣.

(٢) صحيح مسلم، جزء ٣، صفحة ١٦١٣.

ذكر ما يدل على أن (الإمام مسلم)
لم يقصد الإمام البخاري في تشنيعه على من يشترط السماع

قال (الإمام مسلم) في المقدمة: فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد الأنصاري، وقد رأىٰ النبي ﷺ، قد روىٰ عن حذيفة، وعن أبي مسعود الأنصاري، وعن كل واحد منهما حديثًا يسنده إلىٰ النبي ﷺ، وليس في روايته عنهما ذكر السماع منهما، ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبد الله بن يزيد شافه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط، ولا وجدنا ذكر رؤيته إياهما في رواية بعينها، ولم نسمع عن أحد من أهل العلم ممن مضىٰ، ولا ممن أدركنا أنه طعن في هذين الخبرين اللذين رواهما عبد الله بن يزيد، عن حذيفة، وأبي مسعود بضعف فيهما، بل هما وما أشبههما عند من لاقينا من أهل العلم بالحديث من صحاح الأسانيد وقويها، يرون استعمال ما نقل بها، والاحتجاج بما أتت من سنن وآثار، وهي في زعم من حكينا قوله من قبل واهية مهملة، حتىٰ يصيب سماع الراوي عمن روىٰ، ولو ذهبنا نعدد الأخبار الصحاح عند أهل العلم ممن يهن بزعم هذا القائل، ونحصيها لعجزنا عن تقصي ذكرها وإحصائها كلها، ولكنا أحببنا أن ننصب منها عددًا يكون سمة لما سكتنا عنه منها»[١].

قلت: عبد الله بن زيد الأنصاري له رؤية للنبي ﷺ، لذا فهو معدود في الصحابة[٢]، فلا يشترط أهل الحديث منه ذكر السماع؛ لأن الصحابة كلهم

---

(١) صحيح مسلم، جزء١، صفحة ٣٣.

(٢) عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي صلىٰ علىٰ الحارث الأعور محمد بن عبد الله الخزاعي، ح حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي، عن محمد بن كعب القرظي، أن رسول الله ﷺ قال: «**أنتم اليوم خير أم إذا غدت علىٰ أحدكم قصعة وراحت أخرىٰ، وغدوتم في حلة ورحتم في أخرىٰ؟ ولتسترن بيوتكم كما تستر الكعبة**». قال رجل: بل نحن يومئذ خير. قال النبي ﷺ: =

عدول، ولذا أخرج الإمام البخاري في الصحيح لعبد الله بن زيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري[١] بل أخرج له في الصحيح عن النبي ﷺ[٢].

وهذا يدل علىٰ أن (الإمام مسلم) لم يقصد الإمام البخاري عندما شنع علىٰ مذهب من اشترط السماع؛ لأن الإمام البخاري يثبت الصحبة بالرؤية[٣]، و(الإمام مسلم) يشنع علىٰ من يشترط السماع حتىٰ ممن له رؤية، ولا يعلم لأحد من علماء الحديث أنه وهن مرسل الصحابي، فبهذا يتبين أن (الإمام مسلم) إنما شنع علىٰ من لا يعرف بالعلم والإمامة في الحديث[٤].

= «**بل أنتم اليوم خير**». هو أمير الكوفة علىٰ عهد عبد الله بن الزبير، قال زهير، عن أبي إسحاق، رأىٰ عبد الله النبي ﷺ هو جد عدي بن ثابت أبو أمة. التاريخ الكبير، جزء ٥، صفحة ١٢.

(١) حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، عن عدي بن ثابت قال: سمعت عبد الله بن يزيد الأنصاري، عن أبي مسعود الأنصاري، فقلت: عن النبي؟ فقال: عن النبي ﷺ قال: «**إذا أنفق المسلم نفقة علىٰ أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة**». صحيح البخاري، جزء ٥، صفحة ٢٠٤٧.

(٢) **قال الإمام البخاري:** حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، حدثنا عدي بن ثابت، سمعت عبد الله بن يزيد الأنصاري وهو جده أبو أمه قال: نهىٰ النبي ﷺ عن النهبىٰ والمثلة. صحيح البخاري، جزء ٢، صفحة ٨٧٥.

وأما حديثه عن حذيفة فهو حديث صحيح، قد أخرجه الإمام البخاري من حديث حذيفة من غير طريق عبد الله بن زيد:

قال الإمام البخاري: حدثنا موسىٰ بن مسعود، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه قال: لقد خطبنا النبي ﷺ خطبة ما ترك فيها شيئًا إلىٰ قيام الساعة إلا ذكره، علمه من علمه، وجهله من جهله، إن كنت لأرىٰ الشيء قد نسيت فأعرفه كما يعرف الرجل إذا غاب عنه فرآه فعرفه. صحيح البخاري، جزء ٦، صفحة ٢٤٣٥.

(٣) **قال الإمام البخاري:** باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه. صحيح البخاري، جزء ٣، صفحة ١٣٣٥.

(٤) وقد سألت شيخنا المحدث صبحي السامرائي – عندما كنت أقرأ عليه صحيح (الإمام مسلم) =

قول (الإمام مسلم) للإمام البخاري
(لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك)

وقد أخرج الخليلي بإسناد صحيح تعظيم (الإمام مسلم)، واستفادته في فهم العلل من الإمام البخاري.

قال الخليلي: أخبرني أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد المخلدي[(١)] في كتابه، أخبرنا أبو حامد الأعمشي الحافظ[(٢)] قال: كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر، عن أبي الزبير، عن جابر، بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ومعنا أبوعبيدة، فساق الحديث بطوله، فقال محمد بن إسماعيل، حدثنا ابن أبي أويس حدثني أخي

= في مسجد عادلة خاتون في بغداد عمن قصد (الإمام مسلم) بهذا التشنيع في المقدمة، فقال –: لم يقصد البخاري.

(١) أبو محمد المخلدي الحسن بن أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن مخلد بن شيبان العدل النيسابوري، سمع أبا العباس السراج وغيره، روىٰ عنه الحاكم أبو عبد الله ووثقه، وأخوه يحيىٰ بن أحمد أبو عمرو المخلدي سمع أبا حامد بن الشرقي، وأخاه أبا محمد بن الشرقي، ومكي بن عبدان روىٰ عنه الحاكم أيضًا. المؤتلف والمختلف، جزء ١، صفحة ١٢٧.

وقال السمعاني: وأما أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن مخلد بن شيبان النيسابوري المخلدي الشيباني نسب إلىٰ جده الأعلىٰ شيبان، وهو غير الأول، وكان ثقة صدوقًا، من مشاهير المحدثين، روىٰ عن أبي العباس السراج، وأبي نعيم الاسرتاباذي وغيرهما، روىٰ عنه أبو سعد الكنجروذي، وأبو عثمان الصابوني، وتوفي في حدود سنة نيف وثمانين وثلاثمائة. الأنساب.

(٢) الأعمشي الإمام الحافظ الثقة، أبو حامد أحمد بن حمدون بن أحمد بن عمارة بن رستم النيسابوري. تذكرة الحفاظ، جزء ٣، صفحة ٨٠٥.

أبو بكر، عن سليمان بن بلال، عن عبيد الله، عن أبي الزبير، عن جابر، القصة بطولها، فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن موسىٰ بن عقبة، حدثني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**كفارة المجلس واللغو إذا قام العبد أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا الله، أستغفرك وأتوب إليك**». فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث؟ ابن جريج عن موسىٰ بن عقبة عن سهيل، يعرف بهذا الإسناد حديث في الدنيا؟ فقال محمد بن إسماعيل إلا أنه معلول، قال مسلم: لا إله إلا الله – وارتعد – أخبرني به. قال: استر ما ستر الله، هذا حديث جليل، روي عن حجاج بن محمد ،الخلق، عن ابن جريج، فألح عليه وقبل رأسه، وكاد أن يبكي. فقال: اكتب إن كان ولا بد، حدثنا موسىٰ بن إسماعيل، حدثنا وُهيب، حدثنا موسىٰ بن عقبة، عن عون بن عبد الله قال، قال رسول الله ﷺ: «**كفارة المجلس...**». فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك[1].

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، جزء ٣، صفحة ٩٥٩ – ٩٦١.

سبب عدم إخراج (الإمام مسلم) للإمام البخاري في «الصحيح»

لا ينبغي أن يُستغرب من عدم رواية (الإمام مسلم) عن الإمام البخاري في «الصحيح»، وذلك أن النسخة المعتمدة من «صحيح (الإمام مسلم)» التي بين يدينا إنما حدث بها (الإمام مسلم) في نيسابور في سنة (سبع وخمسين ومائتين)[(١)]. أي في حياة الإمام الذهلي، ولا يخفىٰ ما كان سيتعرض له (الإمام مسلم) في نيسابور في حياة الذهلي إذا صرح بذكر الإمام البخاري في «الصحيح»[(٢)].

(١) **قال ابن الصلاح، قال إبراهيم:** فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين. صيانة صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ١٠٧.

وقال ابن خير، قال حاتم: وحدثني به أبو محمد عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصقلي قال، حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيىٰ الكسائي بنيسابور سنة ٣٨٢ قال، حدثنا إبراهيم بن محمد بن سفيان سنة ٣٠٨ قال، حدثنا أبو الحسين مسلم بن الحجاج بنيسابور سنة ٢٥٧، قال إبراهيم: فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب لعشر خلون من رمضان من العام المذكور، وتوفي مسلم بن الحجاج – سنة ٢٦١. فهرسة ابن خير الإشبيلي، جزء ١، صفحة ٨٦.

(٢) بل لو قال قائل: إن (الإمام مسلم) علق في «صحيحه» ما سمعه من الإمام البخاري، وترك ذكره تجنبًا لما يمكن أن يتعرض له في نيسابور لما أبعد كما في الأحاديث التالية:

الحديث الأول

قال مسلم: وروىٰ الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمز، عن عمير مولىٰ ابن عباس، أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولىٰ ميمونة زوج النبي ﷺ حتىٰ دخلنا علىٰ أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل، فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله ﷺ عليه حتىٰ أقبل علىٰ الجدار، فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه السلام. صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٢٨١.

قال الإمام البخاري: حدثنا يحيىٰ بن بكير قال، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج قال، سمعت عميرًا مولىٰ بن عباس قال: أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولىٰ ميمونة زوج النبي ﷺ حتىٰ دخلنا علىٰ أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري فقال أبو الجهيم: أقبل النبي ﷺ من نحو =

= بئر جمل، فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ حتىٰ أقبل علىٰ الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام. صحيح البخاري، جزء ١، صفحة ١٢٩.

الحديث الثاني

قال (الإمام مسلم): وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان وهو بن بلال، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت، سمعت عائشة تقول: سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهما، وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه في شيء وهو يقول: والله لا أفعل. فخرج رسول الله ﷺ عليهما فقال: «**أين المتألي علىٰ الله لا يفعل المعروف؟**». قال: أنا يا رسول الله، فله. أي: ذلك أحب. صحيح مسلم، جزء ٣، صفحة ١١٩١.

قال الإمام البخاري: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال، حدثني أخي، عن سليمان، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت، سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهما، وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه في شيء وهو يقول: والله لا أفعل. فخرج عليهما رسول الله ﷺ فقال: «**أين المتألي علىٰ الله لا يفعل المعروف؟**» فقال: أنا يا رسول الله، وله. أي ذلك أحب. صحيح البخاري، جزء ٢، صفحة ٩٦٣.

الحديث الثالث

قال مسلم: وروىٰ الليث بن سعد، حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمز، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك، أنه كان له مال علىٰ عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي، فلقيه فلزمه فتكلما حتىٰ ارتفعت أصواتهما، فمر بهما رسول الله ﷺ فقال: «**يا كعب**». فأشار بيده كأنه يقول النصف، فأخذ نصفًا مما عليه وترك نصفًا. صحيح مسلم، جزء ٣، صفحة ١١٩٣.

قال الإمام البخاري: حدثنا يحيىٰ بن بكير، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج قال، حدثني عبد الله بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك، أنه كان له علىٰ عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي مال، فلقيه فلزمه حتىٰ ارتفعت أصواتهما، فمر بهما النبي ﷺ فقال: «**يا كعب**». فأشار بيده كأنه يقول النصف، فأخذ نصف ما عليه وترك نصفًا. صحيح البخاري، جزء ٢، صفحة ٩٦٣.

ثناء الإمام أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين على (الإمام مسلم)[١]

إن استفادة (الإمام مسلم) من الإمام البخاري في التضلع في فهم علل الحديث واستفادته من انتقاد أبي زرعة للصحيح، وقيامه بتعديله كتابه «الصحيح» بما يتوافق مع أصول أهل النظر من المحدثين، جعلت من كتابه «الصحيح» أفضل كتاب في صحيح أحاديث رسول الله ﷺ بعد «صحيح الإمام البخاري»، لذا استحق (الإمام مسلم) بعد كل هذا ثناء الإمام أبي زرعة الرازي والإمام أبي حاتم الرازي رحمهما الله، كما قد رواه الخطيب البغدادي بسند صحيح.

قال الخطيب البغدادي: أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن نعيم الضبي[٢]، أخبرنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم[٣] قال، سمعت أحمد بن سلمة[٤] يقول: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح علىٰ مشايخ عصرهما[٥].

---

(١) وقد ذُكر في خبرٍ ليس له إسناد متصل أن (الإمام مسلم) عرض «الصحيح» علىٰ أبي زرعة الرازي، فإن صحت القصة فهو دليل إضافي إلىٰ ما قدمناه من الأدلة علىٰ تعديل «الصحيح». وعرض (الإمام مسلم) للصحيح علىٰ أبي زرعة.

قال ابن الصلاح: وقد سبق عن مكي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال، سمعت مسلمًا يقول: عرضت كتابي هذا علىٰ أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة فهو الذي أخرجه. صيانة صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٩٩، ١٠٠.

(٢) يعني الحاكم أبا عبد الله الحافظ.

(٣) **قال الذهبي:** وكان ثقة. تاريخ الإسلام، جزء ٢٥، صفحة ٣٨٧.

(٤) أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل البزار، المعدل النيسابوري، أحد الحفاظ المتقنين، رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلىٰ قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلىٰ البصرة، وكتب بانتخابه علىٰ الشيوخ، ثم جمع له مسلم «الصحيح» في كتابه. تاريخ بغداد، جزء ٤، صفحة ١٨٦.

قلت: قول الخطيب إن (الإمام مسلم) جمع الصحيح لأحمد بن سلمة مما لم يُسنده.

(٥) تاريخ بغداد، جزء ١٣، صفحة ١٠١.

=

(الإمام مسلم) يشترط السماع لتصحيح الأخبار

قال (الإمام مسلم) في كتاب التمييز: وأما حديث يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن علي، عن ابن عباس، فيزيد هو ممن قد اتقىٰ حديثه الناس، والاحتجاج بخبره إذا تفرد للذين اعتبروا عليه من سوء الحفظ والمتون في رواياته التي يرويها، ومحمد بن علي لا يعلم له سماع من ابن عباس ولا أنه لقيه أو رآه[١].

فإذا تبين هذا فليعلم أن (الإمام مسلم) برغم دفاعه عن مذهبه في تصحيح الأخبار بالاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء مع انتفاء التدليس والدلالة علىٰ الإرسال كما في المقدمة إلا أن (الإمام مسلم) – لم يتوسع في كتابه الصحيح في تصحيح ما لا يعلم سماعه، بل انحاز إلىٰ باب الانتقاء، ولم يكثر من التصحيح لما لم يثبت فيه السماع، وهذا بين في قلة الأمثلة التي احتج بها في «صحيحه» مما لا يعلم به سماع الراوي ممن فوقه، ولم يحتج بما لا يعلم فيه السماع إلا في طبقة رواية التابعي عن الصحابي. وكان – حريصًا علىٰ ذكر ما أجمع أئمة الحديث علىٰ تصحيحه[٢] في كتابه كما قد صرح بذلك، وقد أجاد في هذا

= وقال ابن عساكر: أخبرنا أبو الحسن بن قبيس نا وأبو منصور بن خيرون، أنا أبو بكر الخطيب، أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، نا محمد بن نعيم الضبي، ح وأخبرنا أبو المعالي محمد بن إسماعيل، أنا أبو بكر البيهقي، أنا أبو عبد الله الحافظ، نا أبو الفضل محمد بن إبراهيم قال، سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح علىٰ مشايخ عصرهما. تاريخ مدينة دمشق، جزء ٥٨، صفحة ٨٩، ٩٠.

(١) التمييز، جزء ١، صفحة ٢١٥.

(٢) فقد جاء في «صحيح (الإمام مسلم)»: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، ح وحدثنا أبو غسان المسمعي، حدثنا معاذ بن هشام، حدثنا أبي، ح =

وأحسن، ولم ينتقد علىٰ كتابه إلا أشياء يسيرة، وبعضها لا يسلم للمنتقدين، كما أنه – عدل علىٰ «صحيحه» بما يتوافق مع مدرسة أهل النظر من المحدثين في تصحيح الحديث، والله أعلم.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

= وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن سليمان التيمي، كل هؤلاء عن قتادة في هذا الإسناد بمثله. وفي حديث جرير، عن سليمان، عن قتادة من الزيادة «**وإذا قرأ فأنصتوا**». وليس في حديث أحد منهم، فإن الله قال علىٰ لسان نبيه ﷺ: «سمع الله لمن حمده». إلا في رواية أبي كامل وحده عن أبي عوانة. قال أبو إسحاق، قال أبو بكر بن أخت أبي النضر في هذا الحديث، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان، فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح. يعني «**وإذا قرأ فأنصتوا**». فقال: هو عندي صحيح. فقال: لم لم تضعه هاهنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه. صحيح مسلم، جزء ١، صفحة ٣٠٤.

فأين هذا مما يفعله من يصحح المراسيل زاعمًا أن مثل هذا علىٰ شرط مسلم؟

المصادر

١ - القرآن الكريم.

٢ - الجامع الصحيح المختصر، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفىٰ ديب البغا.

٣ - المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرناءوط.

٥ - صحيح ابن خزيمة، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠ - ١٩٧٠، تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي.

٦ - السنن الكبرىٰ، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

٧ - سنن أبي داود، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٨ - سنن ابن ماجه، اسم المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٩ - سنن البيهقي الكبرىٰ، اسم المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن

موسىٰ أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

١٠ - الجامع الصحيح، سنن الترمذي، اسم المؤلف: محمد بن عيسىٰ أبو عيسىٰ الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

١١ - المجتبىٰ من السنن، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

١٢ - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٠٩، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

١٣ - المصنف، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

١٤ - المعجم الكبير، اسم المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء - الموصل، ١٤٠٤ - ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلف.

١٥ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر.

١٦ - البحر الزخار، اسم المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، دار النشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم -بيروت، المدينة - ١٤٠٩، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.

١٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت،

تحقيق: محب الدين الخطيب.

١٨ - صحيح مسلم بشرح النووي، اسم المؤلف: أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٣٩٢، الطبعة: الثانية.

١٩ - التاريخ الصغير (الأوسط)، اسم المؤلف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، ١٣٩٧ - ١٩٧٧، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٢٠ - التاريخ الكبير، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

٢١ - الجرح والتعديل، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٢٧١ - ١٩٥٢، الطبعة: الأولىٰ.

٢٢ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، اسم المؤلف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الوعي - حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٢٣ - تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، اسم المؤلف: ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٩٩٩م، تحقيق: عبد الله نوارة.

٢٤ - الضعفاء الكبير، اسم المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسىٰ العقيلي، دار النشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

٢٥ - تقريب التهذيب، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل

العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الرشيد – سوريا، ١٤٠٦ –١٩٨٦، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: محمد عوامة.

٢٦ – تهذيب التهذيب، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٠٤ – ١٩٨٤ الطبعة: الأولىٰ.

٢٧ – تهذيب الكمال، اسم المؤلف: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٠ – ١٩٨٠، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

٢٨ – الإصابة في تمييز الصحابة، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الجيل – بيروت، ١٤١٢ – ١٩٩٢، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٢٩ – الاستيعاب في معرفة الأصحاب، اسم المؤلف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار النشر: دار الجيل – بيروت – ١٤١٢، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٣٠ – الإرشاد في معرفة علماء الحديث، اسم المؤلف: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلىٰ، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٠٩، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.

٣١ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، اسم المؤلف: يحيىٰ بن معين أبو زكريا، دار النشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ١٣٩٩ – ١٩٧٩، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

٣٢ – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، اسم المؤلف: يحيىٰ بن معين أبو زكريا، دار النشر: دار المأمون للتراث – دمشق – ١٤٠٠، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

٣٣ – سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم،

اسم المؤلف: أحمد بن حنبل، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ١٤١٤، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. زياد محمد منصور.

٣٤ - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، دار النشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.

٣٥ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، اسم المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض، ١٤٠٤، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.

٣٦ - الضعفاء وأجوبة الرازي علىٰ سؤالات البرذعي، اسم المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة، دار النشر: دار الوفاء - المنصورة - ١٤٠٩، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. سعدي الهاشمي.

٣٧ - من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين في الرجال، اسم المؤلف: يحيىٰ بن معين، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٠، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

٣٨ - سير أعلام النبلاء، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناءوط، محمد نعيم العرقسوسي.

٣٩ - سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيىٰ بن معين، المؤلف: أبو زكريا يحيىٰ بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفىٰ: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيفدار، النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٤٠ - العلل ومعرفة الرجال، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، ١٤٠٨ - ١٩٨٨، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

٤١ – العلل، اسم المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، دار النشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ١٩٨٠، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي.

٤٢ – العلل الواردة في الأحاديث النبوية، اسم المؤلف: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: دار طيبة – الرياض، ١٤٠٥ – ١٩٨٥، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

٤٣ – علل الترمذي الكبير، اسم المؤلف: أبو طالب القاضي، دار النشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت – ١٤٠٩، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي.

٤٤ – علل الحديث، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد، دار النشر: دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٥، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٤٥ – من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، اسم المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله، دار النشر: مكتبة المعارف – الرياض – ١٤٠٩، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: صبحي البدري السامرائي.

٤٦ – المراسيل، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٣٩٧، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.

٤٧ – التمييز، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين، دار النشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، ١٤١٠، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي.

٤٨ – إكمال المعلم شرح صحيح مسلم – للقاضي عياض: العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، دار الوفاء للطباعة والنشر، تحقيق: يحيىٰ

إسماعيل، الطبعة الأولىٰ.
٤٩ - تاريخ خليفة بن خياط، اسم المؤلف: خليفة بن خياط الليثي العصفري أبو عمر ، دار النشر: دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت - ١٣٩٧، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
٥٠ - العلل، اسم المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٩٨٠، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي.
٥١ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، اسم المؤلف: صالح بن أحمد بن حنبل ، دار النشر: الدار العلمية - الهند - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٢ - مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، اسم المؤلف: عبد الله بن أحمد بن حنبل، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: زهير الشاويش.
٥٣ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، اسم المؤلف: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلىٰ، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
٥٤ - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، اسم المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبو عمرو، دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٨، الطبعة: الثانية، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.
٥٥ - فهرسة ابن خير الإشبيلي، اسم المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: محمد فؤاد منصور.
٥٦ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، اسم المؤلف: شمس الدين

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.

٥٧ - المدخل إلىٰ الصحيح، اسم المؤلف: محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي.

٥٨ - الأنساب، اسم المؤلف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت، ١٩٩٨م، الطبعة: الأولىٰ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي

٥٩ - تاريخ بغداد، اسم المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٠ - تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، اسم المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، ١٩٩٥، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمري.

٦١ - تذكرة الحفاظ، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولىٰ.

٦٢ - عبقرية (الإمام مسلم) في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح (دراسة تحليلية)، اسم المؤلف: د. حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم، بيروت الطبعة الأولىٰ ١٩٩٧م.

٦٣ - تبرئة (الإمام مسلم) من شرط الحديث الصحيح المنسوب إليه ومقارنة ما صح من شرطه بشرط كبار أئمة الحديث، أحمد بن عبد الستار بن صبري النجار، مكتبة الزاد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الثانية ٢٠١٦م.

الفهرس

للتواصل مع المؤلف

009647906600040

www.facebook.com/ahmedalnajar1398

